الأمم المتحدة S/PV.9366

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9366**

الأربعاء، 5 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودوارد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبيرنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو رفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

كيفية منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والتصدي لها

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)

رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2023/470)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

توجيه الشكر للرئيسة المنتهية ولايتها

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، وبفريقها على عملها بصفة رئيسة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ تقديرنا للسفيرة نسيبة وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

كيفية منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والتصدي لها

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)

رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2023/470)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، تشيكيا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، قطر، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، النمسا، نيوزيلندا، الهند، اليمن واليونان.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد عمر عبدي، نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج في منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة فايوليتا، ممثلة عن المجتمع المدني لشؤون الطفل.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/363 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، والوثيقة S/2023/470 التي تتضمن نصّ رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة تحيل فيها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا دي بوتغيتر.

السيدة غامبا دي بوتغيتر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفيرة وودوارد على ملاحظاتها وعلى استضافة مناقشة اليوم المفتوحة. وإنني أقدر بالغ التقدير دعم المملكة المتحدة الطويل الأمد لولاية الأطفال والنزاع المسلح، فضلاً عن الالتزام الجماعي لأعضاء مجلس الأمن بها. كما أشكر المشاركين في تقديم الإحاطات وجميع المشاركين على حضورهم هنا وعبر الإنترنت اليوم. وإنني أقدر الاهتمام الذي أولي لهذه المسألة الهامة.

في عام 2017، وهو العام الذي توليت فيه منصبي، غطى تقرير الأمين العام (S/2017/821) 20 حالة في أربع مناطق جغرافية ووثّق 21 000 انتهاك جسيم تم التحقق منها في العام السابق. ومنذ ذلك الحين، توسع نطاق الولاية بشكل كبير. وهي تشمل الآن خمس مناطق جغرافية وتغطي 26 حالة. وأضيفت حالتان جديدتان، هايتي والنيجر، نظرا للحالة الأمنية المقلقة التي تتكشف في الميدان. وستدرج معلومات مفصلة عن كل منهما في تقرير العام المقبل، كما حدث بالنسبة لإثيوبيا وأوكرانيا وموزامبيق، التي أضيفت في عام 2022 وترد لأول مرة في التقرير (S/2023/363) المعروض على المجلس.

كما أن التحديات التي يواجهها العالم تزايدت وتراكمت فوق بعضها البعض. وعلى سبيل المثال لا الحصر: أضاف انعدام الأمن المناخي مستوى آخر إلى النزاع على الموارد والنزوح القسري. وأضاف تكديس المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام أبعادا جديدة لقتل الأطفال وتشويههم؛ واستخدمت الجماعات المسلحة الأساليب الإرهابية ضد الأطفال وحقوقهم في التعليم، ولا سيما حقوق الفتيات. وتنعكس الحالة المبينة في تقرير الأمين العام لهذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح على كل تلك الحالات. وقد تحققت الأمم المتحدة من وقوع 27 180 انتهاكا جسيما ضد 18 890 طفلا في العام الماضي. وهي تشمل 2 880 انتهاكا تم التحقق منها في وقت متأخر. كما قتل أو شوه 8 630 طفلا، وجُنِّد واستخدم 7 622 طفلا، واختطف 3 985 طفلا. وظلت هذه الانتهاكات الثلاثة هي الانتهاكات التي تم التحقق منها على أعلى المستويات؛ وزادت جميعها في عام 2022.

وقتل الأطفال أو أصيبوا في الغارات الجوية أو بالأسلحة المتفجرة أو بالذخيرة الحية أو في تبادل لإطلاق النار أو في هجمات مباشرة. وفي كثير من الحالات، وقعوا ضحايا للمتفجرات من مخلفات الحرب. كما تم التحقق من وقوع الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال، على الرغم من النقص المزمن في الإبلاغ عنهما، على مستويات عالية – تعرض 1 165 طفلا، وجميعهم تقريبا من الفتيات، للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي أو الإكراه على الزواج أو الاسترقاق الجنسي أو الاعتداء الجنسي. وكانت بعض الحالات شديدة لدرجة أنها أسفرت عن وفاة الضحايا.

إن الجرائم المرتكبة ضد هؤلاء الأطفال مروعة. وبشكل عام، تحققت الأمم المتحدة من الهجمات على 1 163 مدرسة و 647 مستشفى. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 112 في المائة مقارنة بالعام السابق. وارتكبت القوات الحكومية 50 في المائة من تلك الهجمات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية يشكل شاغلا رئيسيا. فهو يعرض المعلمين والطلاب والعاملين في المجال الطبي والمرضى للأذى، وغالبا ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية أو تدميرها بالكامل. وقد تحققت الأمم المتحدة من حدوث زيادة حادة تزيد على 60 في المائة من هذه الحالات في العام الماضي، نفذتها القوات المسلحة والجماعات المسلحة على حد سواء.

وفي حالات النزاع، عندما تضعف أو تنهار الحماية والتعليم والرعاية الصحية ونظم إنتاج الأغذية ومرافق المياه والخدمات الأساسية، غالبا ما يأتي الأمل الوحيد المتبقي للأطفال والمجتمعات المحلية في شكل مساعدة إنسانية. لكن هذا أيضا يتعرض للتهديد بشكل متزايد. وقد تحققت الأمم المتحدة من 3 931 حادثة منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في عام 2022. وتعرض العاملون في المجال الإنساني للقتل والاعتداء والاختطاف. ونهبت الإمدادات الإنسانية، ودمرت الأصول والبنية التحتية الحيوية. وزادت العوائق البيروقراطية والقيود المفروضة على التحركات من تعقيد إيصال المعونة الإنسانية. وبالنظر إلى السيطرة المتزايدة على عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والقوانين التقييدية، فإن ذلك للأسف اتجاه متدهور أيضا.

ويجب ألا ننسى أبدا أن وراء كل انتهاك تم التحقق منه حياة طفل، مع قصته الفردية. ففي العام الماضي، تضرر 18 890 طفلا، ومع ذلك لم يتم سرد قصصهم، كما هو الحال بالنسبة للفتيات الثلاث اللواتي تعرضن للاغتصاب الجماعي في جنوب السودان خلال خمسة أيام من الإرهاب، والأولاد الذين قتلوا بجهاز متفجر يدوي الصنع في مدرسة في أفغانستان، والفتاة البالغة من العمر 14 عاما في ميانمار التي اختطفت وأحرقت حية، والفتاة التي بترت أطرافها نتيجة للغارات

الجوية في أوكرانيا، وغيرهم الكثير. ولهذا السبب يجب أن نتذكر أن وراء هذه الأرقام وجوه الأطفال الذين يعانون من العنف المسلح في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نفعل المزيد لوقاية وحماية أطفالنا من ويلات النزاع المسلح.

وعلى الرغم من الحاجة إلى حماية أطفالنا على نحو أفضل، هناك ببساطة مناطق كثيرة جدا لا يمكننا الوصول إليها؛ والكثير من الحالات التي تفوق فيها المطالب قدراتنا على الرصد بكثير؛ وتم إسكات الكثير من الضحايا والشهود. وفي كثير من الأحيان، لا يستطيع الأطفال ومجتمعاتهم المحلية الوصول إلى قنوات الإبلاغ والمساعدة الآمنة أو يخشون استخدامها بشكل كبير. وغالبا ما يتم تعليم الفتيان أن كونهم ضحية يقوض رجولتهم. وتصم المجتمعات الفتيات بالعار بسبب الضرر الذي لحق بهن. وتتعرض المجتمعات المحلية للضغط. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في المجال الإنساني للتهديد. وبالتالي فإن أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى دعمنا يتركون وحدهم في معاناتهم، بدون الحصول على الرعاية أو العدالة.

وفي بعض الحالات، يعاقب الأطفال الضحايا على ظروفهم بدلا من الحصول على الحماية. وفي العام الماضي، حرم 496 2 طفلا من حريتهم بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بأطراف النزاع. ويتعرض الأطفال المحتجزون، وهم معرضون للخطر بشكل خاص من قبل السلطات، لمزيد من الانتهاكات لحقوقهم، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي. وفي بعض الحالات، حكم عليهم بالإعدام.

وأخيرا، لا تزال العدالة والمساءلة بعيدة المنال بالنسبة للأطفال. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض الحالات، لا تزال الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال تمر بدون عقاب، ويُترك مرتكبوها من دون رادع من قبل النظم القانونية الوطنية والدولية. نحن مدينون للأطفال بأن نضمن لهم إمكانية اللجوء إلى العدالة.

وبينما أقر بأن الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي تعتبرها الأمم المتحدة إرهابية، مسؤولة عن 50 في المائة من الانتهاكات الجسيمة، أود أن أشدد على أن المرتكبين الرئيسيين لجرائم قتل الأطفال وتشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية في عام 2022 هم القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة للحكومات، التي تتمثل مسؤوليتها الأساسية في ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وفي مواجهة المآسي المستمرة التي يتحملها الأطفال، يظل أملنا ثابتا. إن الالتزام الدؤوب لمكتبي والأمم المتحدة في الميدان، بالمشاركة النشطة مع أطراف النزاع، لم يعط عملنا معنى فحسب، بل مكننا أيضا من تعزيز جهودنا. فعلى سبيل المثال، عند تولي منصبي في عام 2017، تم توثيق ما مجموعه 052 8 حادثة لتجنيد الأطفال واستخدامهم. غير أنه بحلول عام 2022، انخفض هذا العدد إلى 622 7 حادثة، على الرغم من حقيقة أننا نقدم تقارير عن حالات تزيد عما كانت عليه في عام 2017 بست حالات. وتشهد تلك الأرقام على الأهمية المستمرة لولايتنا وآثارها عندما تطبق على نحو متسق وتعزز هذه الأهمية.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على الإنجازات الإيجابية التي تحققت بفضل مشاركة الأمم المتحدة مع جميع أطراف النزاع، والتي أدت إلى نتائج ملموسة في حالات متعددة في العام الماضي. ففي اليمن، وقعنا خطة عمل مع حركة الحوثيين، الذين يطلقون على أنفسهم اسم أنصار الله، لإنهاء الانتهاكات ومنعها. وهذا هو الالتزام الثالث الذي يتم توقيعه في اليمن، مما يعني أن الأمم المتحدة قد انخرطت بشكل ملموس مع جميع الأطراف الرئيسية الثلاثة في النزاع. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقعت جماعة ماشين ماي – ماي التزامات من جانب واحد لحماية الأطفال. وفي العراق، وقعت الحكومة خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الحشد الشعبي. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد 448 1 طفلا عراقيا إلى وطنهم من شمال شرق سورية.

وتشارك الأمم المتحدة بنشاط في حالات أخرى ومع الأطراف في تلك الحالات، كما هو الحال في إثيوبيا وموزامبيق وأوكرانيا والاتحاد

الروسي، التي زرتها جميعا مؤخرا، لكفالة التزامات ملموسة وعملية بحماية الأطفال ووضع خطط للمنع و/أو خطط للحماية.

وفي حالات أخرى، أحرز تقدم من خلال اعتماد بروتوكولات التسليم، ووضع سياسات لحماية الطفل، وتعزيز التشريعات، وإدماج حماية الطفل في عمليات السلام والحوارات الوطنية. وركزت مشاركة الأمم المتحدة أيضا على التدريب والتوعية، ووصلت إلى الآلاف من أصحاب المصلحة. ومن الجدير بالذكر أنه أطلق سراح 460 12 طفلا كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة، وتلقوا الحماية أو الدعم لإعادة إدماجهم. وتلك الإنجازات مهمة ومجدية، وأثني على كل شخص شارك في تحقيقها.

ومع ذلك، يتعين اتخاذ خطوات أكبر بكثير من الآن فصاعدا. ونحن بحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وحازمة. ويجب أن نبني على توافق الآراء الدولي بشأن حماية الأطفال، وأن نحشد قوانا وراء الصكوك التي تم الاتفاق عليها بالفعل على نطاق واسع. ويشمل ذلك تعريف كل شخص يقل عمره عن 18 عاما بأنه طفل، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، وهو ما يجب حمايته.

أحث الجميع على تبني السلام والحل السلمي للنزاعات، الذي لا يزال السبيل المستدام الوحيد للحد من الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها. وأدعو الجميع إلى زيادة تمويل برامج حماية الطفل، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الهائلة لبرامج إعادة الإدماج، التي تفوق كثيرا الموارد المتاحة حاليا. إنه لأمر مفجع عندما يجد الأطفال الذين أطلق سراحهم من التجنيد والاستخدام، أو عُثر عليهم بعد تعرضهم لانتهاكات أخرى، أنه لا يوجد في الواقع مكان آمن يذهبون إليه ولا يوجد دعم متاح. ينبغي أيضا أن يكون تمويل برامج العمل المتعلقة بإزالة الألغام والتثقيف في مجال الألغام من الأولويات، نظرا للأثر المدمر للمتفجرات من مخلفات الحرب على الأطفال على الصعيد العالمي.

أود أيضا أن أشدد على أن آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح تمتلك نفس القدر من قوة الموارد والقدرات الممنوحة لعملياتها، بما في ذلك موارد الميزانية ومناصب الموظفين وبناء القدرات. ويبرز ذلك بشكل خاص لأنه بين عامي 2022 و 2023 أضيفت خمس حالات جديدة إلى الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك النيجر وهايتي هذا العام. ومن المهم لأصدقاء الولاية أن يدعموا آلية الرصد والإبلاغ في القرارات المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك في اللجنة الخامسة للجمعية العامة وفي ميزانيات بعثات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي أيضا الحفاظ على موارد المكاتب القطرية لليونيسيف المكرسة تحديدا لآلية الرصد والإبلاغ والرصد والاستجابة وإعادة إدماج الأطفال واستدامتها، مع بناء قدرات وخبرات مماثلة في مجال حماية الطفل في كيانات الأمم المتحدة الأخرى كجزء من فرق العمل القطرية لرصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها.

أخيرا، نحن بحاجة إلى وضع الأطفال في صميم جهودنا والاستماع إلى أصواتهم. لذلك، أنا ملتزم بالعمل على أربعة مجالات رئيسية خلال عام 2023 وما بعده: الدعوة إلى الحل السلمي للنزاعات، وتحسين التوجيهات للمراقبين لتحديد الانتهاكات الجسيمة على أفضل وجه، وزيادة الموارد المتاحة لخبرة حماية الطفل على أرض الواقع، وتطوير حملة توعية عامة جديدة تهدف إلى وضع أصوات الأطفال في صميم جميع أعمالنا. ستركز تلك الحملة على الأطفال وستشمل مشاركتهم وآرائهم وأصواتهم لكي نستجيب بشكل أفضل لشواغلهم. في ذلك الصدد، أشكر فيوليتا على حضورها هنا اليوم لتتشاطر معنا جميعا توصياتها بشأن كيفية إشراك الأطفال في عمليات بناء السلام.

وأنا شخصيا ما زلت آمل أن يؤدي تفاعلنا المشترك وتفانينا وعملنا إلى تغيير إيجابي للأطفال العالقين في الحرب. وما زلت ملتزما التزاما عميقا بحمايتهم. وأدعو الجميع إلى الانضمام إلي في ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبدي.

السيد عبدي (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم يوم صعب في تاريخ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويتضمن تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2023/363) أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة التي تحققت منها

الأمم المتحدة على الإطلاق، إذ بلغت أكثر من 27 000 انتهاك، وأعلى عدد على الإطلاق من الحالات المثيرة للقلق، وهو 26 حالة. تشعر اليونيسف بقلق بالغ إزاء محنة الأطفال في الحالات التي أضيفت مؤخرا إلى التقرير، بما في ذلك هايتي والنيجر هذا العام، وإثيوبيا وموزمبيق وأوكرانيا في عام 2022. ومع ذلك، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يُتحقق منه كان في نزاعات طال أمدها، بما في ذلك النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسرائيل ودولة فلسطين، والصومال.

لقد ظهرت هذه الحالات الثلاث باستمرار في تقرير الأمين العام منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ في عام 2005، مما يعني أن الأطفال في تلك السياقات واجهوا انتهاكات جسيمة لا هوادة فيها لسنوات، وفي بعض الحالات لعقود، كما هو حال الأطفال في دولة فلسطين. وبسبب التصعيد مؤخرا، نتوقع زيادة الانتهاكات التي يُتحقق منها في بعض هذه الحالات على الأقل خلال الأشهر المقبلة.

وبينما اندلع نزاع جديد في السودان خارج الفترة المشمولة بتقرير هذا العام، تشعر اليونيسف أيضا بقلق بالغ إزاء تأثير النزاع المستمر على أطفال البلد البالغ عددهم 21 مليون طفل. لقد نزح الآن أكثر من مليون طفل بسبب القتال، وتلقت الأمم المتحدة تقارير موثوقة، قيد التحقق، تفيد بأن مئات الأطفال قد قتلوا وأصيبوا.

إن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح فعالة، كما تداولنا في المناقشة المفتوحة في العام الماضي (انظر S/PV.9096)، فهناك قصص كثير جدا عن الأثر الإيجابي الذي أحدثته الخطة على الأطفال المتأثرين بالنزاع على الصعيد العالمي. فقد سُرّح ما لا يقل عن 180 000 طفل من صفوف القوات والجماعات المسلحة منذ عام 2000. ووُقع على 39 خطة عمل منذ عام 2005، في 18 حالة نزاع مختلفة. ونجحت خطط العمل تلك في منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد عدد كبير جدا من الأطفال من خلال التدابير الاستباقية التي اتخذتها أطراف النزاع. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أدى تنفيذ خطة العمل لعام 2012 إلى انخفاض كبير في عدد الأطفال الذين تجندهم وتستخدمهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك فرز وفصل ما يزيد عن 100 1 طفل، مما أدى إلى رفع اسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من القائمة بخصوص ذلك الانتهاك.

ومن أكبر نقاط القوة في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح آليةُ الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة، التي تشكل قاعدة أدلة لهذا التقرير. إن البيانات موثوقة وقوية. وهي ترقى إلى مستوى التدقيق الذي يأتي مع التحقق من الأمم المتحدة. ويقوم خبراء حماية الطفل المدربون بجمع تلك البيانات بدقة ونزاهة وبشكل مستقل ومحايد، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية الأساسية. ونؤيد صحة البيانات وندعو الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا.

من الأهمية بمكان أن تمكن تلك البيانات الأممَ المتحدة وشركاءها من توجيه جهودنا بشكل أفضل نحو منع الانتهاكات الجسيمة ودعم الأطفال الذين عانوا من انتهاكات جسيمة. فعلى سبيل المثال، يساعد البرنامج اليونيسيف على استهداف إجراءات الوقاية والاستجابات للحوادث المأساوية مثل تلك التي أودت بحياة 27 طفلا وجرحت 53 آخرين الشهر الماضي في جنوب الصومال بعد انفجار ذخائر في أحد الملاعب. بينما وصلت اليونيسف إلى أكثر من 9 ملايين طفل على مستوى العالم من خلال التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في عام 2022، فإن مخاطر التلوث الواسع النطاق بالأسلحة تتطلب منا بذل المزيد من الجهد. وبالمثل، فإن فهمنا للمكان الذي يحدث فيه تجنيد الأطفال واستخدامهم يسمح لنا بالتعامل مع أطراف النزاع من أجل إطلاق سراحهم وتقديم الدعم لأولئك الأطفال. في عام 2022، قدمت اليونيسف وشركاؤها دعما لإعادة الإدماج أو الحماية لأكثر من 460 12 طفلا.

والمعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة والواردة في تقرير الأمين العام هي أيضا بمثابة نقطة دخول الأمم المتحدة للعمل مع أطراف النزاع لحثها على اتخاذ تدابير لحماية الأطفال بشكل أفضل. وعلى مدى الأشهر الـ 18 الماضية، التزمت عدة أطراف باتخاذ خطوات لحماية الأطفال بسبب مشاركة الأمم المتحدة. فعلى سبيل

المثال، تحدد بروتوكولات التسليم التي اعتمدت في بوركينا فاسو ونيجيريا العام الماضي الخطوات اللازمة لحماية الأطفال الذين يعُثر عليهم أو يحتجزوا أو تُحدد هويتهم في سياق النزاع، بما في ذلك نقلهم بسرعة إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الأطفال المسؤولة عن رعايتهم وحمايتهم.

ونشيد أيضا بالدول الأعضاء التي تعهدت بالتزامات جريئة بالحفاظ على سلامة الأطفال خلال مؤتمر أوسلو المعني بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة الذي عقد في الشهر الماضي. وشملت جنوب السودان، الذي التزم بتأييد التزامات ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، ودمجها في التشريعات الوطنية؛ والصومال، الذي التزم بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛ وحكومة النرويج، التي خصصت بليون كرونة نرويجية للبرامج التي تمنع انتهاكات حقوق الطفل في حالات النزاع المسلح وتستجيب لها.

ينبغي الإشادة بتلك البلدان ودعمها في التزاماتها بتعزيز حماية الأطفال، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذوها. لكن تلك الالتزامات، سواء كانت خطط عمل، أو تدابير وقائية، أو بروتوكولات تسليم، أو إقرار صكوك رئيسية، أو اعتماد تشريعات، يجب تنفيذها ودعمها بالإرادة السياسية لأطراف النزاع وحلفائها بما يؤدي إلى إحداث تغيير فعلي لصالح الأطفال. وتم التحقق هذا العام من أكثر من 000 27 انتهاك، بارتفاع عن 000 24 انتهاك في العام الماضي، ومن الواضح أن الالتزامات الحالية لا تكافي. وتدعو اليونيسف الأطراف إلى اتخاذ تدابير هادفة لا لبس فيها لحماية الأطفال.

ونحن نشعر بخيبة الأمل لعدم إحراز تقدم من جانب الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن في اعتماد استنتاجات من التقارير القطرية للأمين العام، على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها النرويج ومالطة كرئيسين للفريق. فهذه الاستنتاجات أداة مهمة بالنسبة لكبار القادة والممارسين على أرض الواقع لتعزيز الدعوة مع أطراف النزاع والمانحين وقادة المجتمعات وغيرهم. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى وضع حماية الأطفال فوق الاعتبارات السياسية الأخرى، بما في ذلك من خلال تسريع اعتماد استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن التي تعتبر قوية وذات مغزى وسريعة.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن الجماعات المسلحة من غير الدول مسؤولة عن أكثر من 50 في المائة من الانتهاكات الجسيمة في العام الماضي. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، يُعزى حوالي 85 في المائة من كل الانتهاكات إلى الجماعات المسلحة. ولكن كثيرا ما نواجه أطرافا فاعلة حكومية ترغب في منع أو الحد من انخراط الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة أو سلطات الأمر الواقع لأسباب سياسية. وأود أن أقول بكل وضوح إن الانخراط الإنساني للأمم المتحدة لا يضفي الشرعية على تلك الأطراف. وبغية المضي قدما في إحداث فرق لصالح الأطفال العالقين في النزاعات، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات وإقامة الحوار لوضع حد للانتهاكات، ندعو الدول الأعضاء إلى تمكين ودعم انخراط الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي قد تصنف على أنها إرهابية.

ومع تزايد عدد البلدان المدرجة في جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح، يزداد أيضا عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى حمايتنا ودعمنا. وتشارك اليونيسيف في قيادة هذا العمل في أكثر من 26 بلدا تشكل جزءا من جدول الأعمال. وكما أعلنا في مؤتمر أوسلو، فإننا نستثمر مواردنا الأساسية في أعمال الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لتأمين قدرتنا على تلبية احتياجات الأطفال المتضررين. ولكن الأمم المتحدة تعتمد على دعم المانحين لمواصلة جهودنا لتزويد الأطفال بالخدمات الإنسانية التي يحتاجون إليها وتوثيق الانتهاكات الجسيمة. وندعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة دعمها لجهود الأمم المتحدة. ويوجد اليوم عدد أكبر من الأطفال المعرضين للخطر أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات الـ 75 الماضية. والسبب في ذلك واضح للعيان: فالأطفال يعانون ويموتون بسبب القسوة واللامبالاة بمحنتهم، لأن بعض القادة السياسيين وأطراف النزاع لا يراعون ببساطة مبدأ الإنسانية في أوقات النزاع.

في الختام، وباسم اليونيسيف، أحث جميع الدول والكيانات على الانضمام إلينا في إعلاء مصلحة الأطفال وحمايتهم اليوم حتى يمكنهم النمو لخلق عالم أكثر سلاما للأجيال المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد عبدي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيوليتا.

السيدة فيوليتا (*تكلمت بالإسبانية*): مرحبا، اسمي فيوليتا، وأتكلم بالنيابة عن كل الفتيان والفتيات والمراهقين والشباب الذين يعيشون في كولومبيا. فأنا شابة، وهو ما نحتفي به، لأنه في معظم المحافل، بما فيها هذا المحفل، عادة ما يكون التمثيل من قبل الذكور اليافعين.

الحديث عن الصراع والحرب والسلام في بلد مثل كولومبيا هو حديث عن مجمل تاريخ البلد بأكمله. لقد خلف النزاع المسلح في كولومبيا ملايين الضحايا في جميع أنحاء البلد، والأشخاص الذين يعيشون في الريف كانوا الأكثر تضررا. ليس بالأمر السهل أن تكون طفلا أو مراهقا أو شابا يافعا يعيش في الريف الكولومبي، أو ينتمي إلى مجتمعات السكان الأصليين الكولومبيين من أصل أفريقي، أو أن تكون لاجئا أو مهاجرا، أو ببساطة تنتمي إلى مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. نحن نعيش مع الخوف المستمر، عند الخروج للعب بالكرة في حديقة أو ساحة مفتوحة، من أن تطأ أقدامنا لغما أو أن نعلق بين طرفين في مواجهة. وهذا أمر خطير للغاية. كما أنه ليس من السهل الذهاب إلى المدرسة ويجب أن تكون متيقظا طوال الوقت لأنه قد يكون هناك المزيد من الاشتباكات، وقد تتأثر، أو لأن مجموعة مسلحة قد تداهم مدرستك وتجند بعض زملائك في الفصل. كما أنه ليس من السهل أن نرى كيف يتداعى الهيكل المادي للمدارس يوما بعد يوم بسبب الاشتباكات، أو كيف أن الأدوات التعليمية، التي هي في الأصل شحيحة وغير فعالة للغاية، قد تحطمت أيضا. وليس من السهل أن نرى مع مرور الأيام, كيف تخلو المقاعد في الفصول الدراسية حيث ينم تجنيد الأطفال والمراهقين أو قتلهم أو تهجيرهم، أو يضطرون للذهاب إلى المدن للبحث عن فرص أفضل. وكيف يحزم هؤلاء الشباب أحلامهم في حقيبة ويتركون جذورهم وأحلامهم وأسلافهم وراءهم في أراضيهم الأصلية. كما أنه ليس من السهل أن تعاني من المضايقات أو الاعتداءات الجسدية أو اللفظية لكونك فتاة، أو لاختلاف الأذواق أو لون البشرة، أو للتحدث بشكل مختلف أو لاختلاف العادات.

من ناحية أخرى، فإن العنف في المدن، وإن كان مختلفا إلى حد ما، فهو لا يقل خطورة. والعيش في مناطق نائية أو موصومة أو مخفية في المدن ليس بالأمر السهل أيضا. إن وجود جماعات أو عصابات مسلحة يحد بلا شك من حياة ونمو المراهقين والشباب الذين يعيشون في تلك المناطق، في ظل خوف دائم من اجتياز حاجز غير مرئي دون أن يدركوا ذلك، أو من التعرض للاعتداء أو التهديد لسبب أو لآخر. وكما هو الحال في الريف، بعد فترة من الوقت تخلو المقاعد من الطلاب، لأن في المدن نوعا آخر من التجنيد – من قبل العصابات. ويصبح من الشائع رؤية زملاء الدراسة يرقدون قتلى على الرصيف، وكما هو الحال في الريف، هناك اشتباكات بالقرب من المناطق الترفيهية والمدارس والحدائق والمستشفيات. وغالبا ما تترجم ندرة الموارد والمنهجيات التعليمية السيئة ونقص الفرص والتسرب من المدارس وديناميات البيئة العنيفة إلى عدم توافق كبير لدى الشباب والمراهقين الذين يرغبون في التحرر وبناء حياة خالية من العنف. وأكد هؤلاء الشباب قوتهم ومقاومتهم وتطلعهم إلى حياة كريمة من خلال الصيحات والهتافات وهم يقودون مظاهرة اجتماعية كبيرة في عامي 2020 و 2021 للتعبير عن رؤية للعدالة والسلامة من الحرب التي وصمتهم أو أسكتتهم أو اختطفتهم أو أبادتهم جسديا وسياسيا. الشيء اللافت للنظر أيضا في هذه الرؤية هو أنها موجودة أيضا في ديناميكية المناطق وسكانها، حيث يمكن بسهولة أن يكون زوج أو طفل أحد أفراد الأسرة واحدا من ضحايا 402 6 من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإيجابيات الكاذبة، وفقا للأرقام الصادرة عن الولاية القضائية الخاصة للسلام في عام 2021.

ويتعذر إجراء حصر دقيق لعدد ضحايا النزاع المسلح في كولومبيا، وإن كان من الممكن إجراء تقديرات تقريبية. وبحسب الأرقام التي وثقتها لجنة توضيح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، واعتبارا من عام 2019،

كان أكثر من 3 ملايين طفل ومراهق وشاب ضحايا للنزاع، إما عن طريق التجنيد أو الاختفاء القسري أو الاختطاف أو التهجير أو القتل أو العنف. وتبين لنا المزيد من الأرقام المحدثة أن الحرب في كولومبيا لا تزال مستمرة. وفي الربع الأول من هذا العام، ووفقا للأرقام الرسمية الصادرة عن التحالف المناهض للزج بالأطفال والمراهقين في الصراع المسلح في كولومبيا – فإن ما لا يقل عن 583 4 من الأطفال والمراهقين كانوا من الضحايا. وتبين الإحصاءات وقوع 18 حادثة تجنيد قسري، خلفت نحو 36 ضحية؛ و 17 حادثة تهجير قسري، خلفت حوالي 283 1 ضحية؛ و 15 اعتداء على المدارس واحتلالها، ما أسفر عن سقوط نحو 126 1 ضحية من الأطفال والمراهقين.

غير انه كان يمكن منع معظم هذه الإصابات في المستقبل إذا أتيحت الفرصة للأطفال والمراهقين والشباب الفرصة للمشاركة في عمليات بناء السلام. في الفترة بين أيلول/سبتمبر وشباط/فبراير – ومن خلال مشروع تدعمه منظمة إنقاذ الطفولة – أجريت دراسات واستقصاءات مع أطفال ومراهقين وشباب في بلدان مختلفة كانت قد شهدت نزاعات داخلية، بما في ذلك كولومبيا واليمن والفلبين ومالي ونيجيريا. ويعتقد جميع الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء تقريبا أنه ينبغي إشراك الأطفال في عمليات بناء السلام. لماذا؟ للأسباب الاتية:

أولا، إن للأطفال الحق في التعبير عن آرائهم بحرية وهم قادرون على التحدث عن تلك المسائل.

ثانيا، إن تبادل الآراء يزيد من احتمالات بناء السلام.

ثالثا، خلال تلك العملية يمكن للأطفال الحصول على المعلومات والمهارات التي يمكنهم تبادلها مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

بالإضافة إلى ذلك سألنا أيضا عن العوامل التي تعوق دائما مشاركة الأطفال والمراهقين في عمليات السلام، ووجدنا أن هناك سببين رئيسيين لذلك.

أولا، يعتقد البالغون أن الأطفال والمراهقين والشباب ليسوا ناضجين بما فيه الكفاية للمساهمة في الحوار بشأن بناء السلام واتفاقات السلام، ولذلك السبب فإنهم لا يستثمرون في مشاركتهم.

ثانيا، يجهل معظم البالغين كيفية العمل مع الأطفال والمراهقين، علاوة على افتقارهم للمنهجيات أو الأدوات اللازمة لذلك. كما يجهلون كيفية الوصول إلى المجتمعات المحلية.

أخيرا، ما أعتقد أنه ربما يكون أهم نتيجة للمشروع أن ما يقرب من 95 في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء لديهم الرغبة في العمل من أجل السلام. بعبارة أخرى، هناك اهتمام كبيرحقا، فالناس يرغبون في القيام بذلك. وعليه ينبغي لنا أن نستثمر في مثل تلك العمليات.

إذ أقترب من نهاية إحاطتي، سأواصل تقديم التوصيات. فهناك الكثير من التوصيات بالنظر إلى أن ذلك التاريخ الطويل من النزاع قد بين لنا وعلمنا ما يصلح وما لا يصلح في عملنا.

إن توصيتي الأولى هي أن من الضروري إدانة التجنيد ومنعه فضلا عن الإفراج عن الأطفال والشباب الذين تم تجنيدهم في صفوف الجماعات المسلحة لمنع استمرار استخدام الأطفال والشباب والمراهقين في الحرب، بمن فيهم المنتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي واللاجئين والمهاجرين. في ذلك الصدد، ندعو إلى تمويل الجهود الرامية إلى إعادة إقرار حقوق الأطفال والشباب الذين كانوا أعضاء سابقين في تلك الجماعات بطريقة شاملة فضلا عن تنفيذها على وجه السرعة. علاوة على ذلك يجب الاعتراف بالأطفال والشباب الذين ينتمون إلى تلك الجماعات بوصفهم ضحايا للنزاع وعوامل للتغيير وبناء السلام لأننا عادة ما ينظر إلينا بوصفنا ضحايا وعناصر مضاعفة للنزاع – أي آلات للحرب، بينما نظل غير معروفين بدورنا الأكثر أهمية: أي أننا عوامل للتغيير.

ندعو في توصيتي الثانية إلى إعادة هيكلة رؤية بلدي للأمن بهدف منع العنف ضد الشباب في المستقبل، مثل العنف الذي حدث خلال الاضطرابات الاجتماعية الكبيرة في كولومبيا وفي سياق عمليات الإعدام خارج نطاق القانون وفضيحة "الإيجابيات الكاذبة". وللقيام بذلك من الضروري توفير المعلومات للجماعات المشروعة وغير المشروعة في النزاع لتمكينها من الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. كما

ندعو إلى الإفراج عن الضحايا وأسرهم واسترداد حقوقهم، فضلا عن إطلاق سراح الشباب الذين سجنوا خلال تلك الأحداث. وندعو إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين.

ثالثا، نوصي بإدانة العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال والمراهقين أثناء النزاع بشدة واتخاذ تدابير فورية لمنع ذلك العنف، فضلا عن إنصاف الضحايا فورا بواسطة توفير خدمات الصحة البدنية والعقلية بالإضافة إلى الإجراءات القانونية.

وندعو في توصيتنا الرابعة إلى إجراء الإصلاحات اللازمة لضمان شمول التعليم والحصول عليه وديمومته وجودته، خاصة في المناطق الريفية والنائية بما يمكن الأطفال من السعي إلى تحقيق مشاريع الحياة بعيدا عن مجال المواجهة المسلحة والأفعال غير القانونية. ويمكن تيسير ذلك العمل بالامتثال للمبادئ التوجيهية لإعلان المدارس الآمنة الذي ما زال بحاجة إلى الرصد والتنفيذ في جميع أنحاء أراضي البلد بالرغم من أن كولومبيا قد وقعته بالفعل، فالسؤال بعد توقيعه: كيف يمكن تنفيذه؟ وندعو أيضا إلى رصد توصيات لجنة الحقيقة في كولومبيا بشأن إعادة هيكلة الحق في التعليم للأطفال والشباب في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح.

في توصيتنا الخامسة، نود أن نكفل وجود الدولة من حيث إيلاء الاهتمام إلى التنمية المتكاملة للأطفال والشباب والتوعية بثقافة السلام في المناطق الريفية. فذلك سيمكنها من التخطيط في حياة سلمية خارج نطاق النزاع ويكفل ألا يكون وجود الدولة للأغراض الدفاعية فحسب.

وتتلخص توصيتنا الأخيرة في دعوة مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه إلى أن يكونوا ضامنين للامتثال لاتفاقات السلام الموقعة في عام 2016 وأن يواصلوا إيجاد الحلول الممكنة للنزاع المسلح الذي تجدد في أراضينا الوطنية. ونقترح إنشاء لجنة لديها الإلمام بمسائل الأمن والسلام وملتزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون الاجتماعية. وينبغي لهذه اللجنة أن تدعم مفاوضات السلام المحتملة وأن تكفل مشاركة الأطفال في العمليات الحالية والمقبلة، لأنه على الرغم من أن العمليات السابقة حظيت ببعض المشاركة من جانب الأطفال، فإنها ليست مشاركة متكاملة أو تمثيلية تماما. كما لم تجر مناقشات مائدة مستديرة في المناطق النائية والريفية، ولم تكن العملية متكاملة أو تمثيلية – وهذا ما نطلبه – لكي يكون التمثيل في المستقبل عادلا وأن تؤخذ أصواتنا في الاعتبار الكامل – بدلا من أن تكون لمجرد أغراض شغل دور ما. علاوة على ذلك، ندعو إلى مشاركة الشباب والمنظمات الإنسانية والضحايا والشعوب الإثنية والشابات والأشخاص من مجتمع الميم الموسّع بالإضافة إلى ممثلي الجيش والشرطة ووكالات الاستخبارات.

إن تطبيع العنف والنزاع وما نواجهه من عواقب ناجمة عنهما يعتبران نتيجة لسنوات عديدة من الحرب. ونؤكد مجددا أنه بالرغم من توقيع اتفاق السلام بالفعل في كولومبيا وأنها تعد بلدا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فإن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة لأن النزاع لا يزال مستمرا في كولومبيا ولا يزال يؤثر سلبا على المجتمعات المحلية. إن إحلال السلام وصونه ليسا مسؤولية تقتصر على مجموعة واحدة من السكان، بل إنها مسؤولية الجميع. كما أن السلام لا يتحقق بمجرد التوقيع مع مجموعات معينة ثم ينتهي الأمر. بل يجب توطيد السلام في جميع أنحاء أراضي البلد. إن صون السلام من مسؤوليتنا جميعا ومن الضروري أن نعمل جميعا لأجله. ومن المهم أيضا العمل على ذلك من المراحل التأسيسية – الطفولة والمراهقة والشباب. لأن أي بلد لا يسمح لأطفاله ومراهقيه وشبابه بالعمل في عمليات بناء السلام والسلام سيظل بلدا اختار الحرب مستقبلا له.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة فيوليتا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الإمارات العربية المتحدة على عملها الممتاز في شهر حزيران/يونيه بصفتها رئيسة لمجلس الأمن وأتمنى للمملكة المتحدة كل التوفيق على رئاستها المثمرة والناجحة في تموز/يوليه.

أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر، ونائب المدير التنفيذي

لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عبدي، والسيدة فيوليتا على إحاطاتهم الثاقبة والواقعية.

يساورنا القلق إزاء زيادة عدد الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال التي تم التحقق منها في عام 2022. ونرفض التهديدات والهجمات ضد المراقبين التي تمنعهم من الإبلاغ الكامل عن تلك لانتهاكات بحق الأطفال. ومما يبعث على القلق أيضا أن القوات الحكومية كانت المرتكب الرئيسي لجرائم قتل الأطفال وتشويههم وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

إن التقدم الذي أحرزته الممثلة الخاصة في إشراك أطراف النزاع في حماية الأطفال أمر مشجع. بيد أننا نشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الكثير من الحالات التي يواجهها الأطفال، كما هو الحال في ميانمار وجنوب السودان وبوركينا فاسو. ومن المروع أيضا العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أوكرانيا، مع أنه لا يجسد النطاق الكامل لتلك الحوادث. وتدعو مالطة إلى مواصلة إدراج الجناة في مرفق التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال في حالات النزاع المسلح (S/2023/363) بصورة موضوعية ونزيهة وشفافة.

علاوة على ذلك، وبصفتنا مجلس الأمن، يجب أن نتأكد من أن لدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة القدرة الكافية والولايات الفعالة لكفالة معالجة الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال. ويشمل ذلك توفرها خلال الخفض التدريجي والانسحاب من أي عملية لحفظ السلام. وتتعاون مالطة بنشاط مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بشأن التدريب على القدرات في مجال حماية الأطفال، وستواصل القيام بذلك في السنوات المقبلة. كما نشجع الممثلة الخاصة على تعزيز تعميق التحليل بشأن الكيفية التي شكلت بها المعايير الجنسانية تعرض الأطفال لكل الانتهاكات الجسيمة عبر مختلف السياقات.

وبما أن دوافع النزاع تصبح أكثر تعقيدا، بما في ذلك بسبب كل من الأطراف الفاعلة المسلحة الجديدة والأزمات المزمنة، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى التعاون على جميع المستويات للتخفيف من أثر النزاع المسلح على الأطفال، وتكثيف الجهود للحفاظ على السلام وإيجاد حلول سياسية للحرب. كما أهيب بجميع أطراف النزاعات إبرام وتنفيذ خطط عمل والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسيكون من الأهمية بمكان الاستثمار في جهود الأمم المتحدة لمنع الانتهاكات الجسيمة والتصدي لها، بما في ذلك رصدها والإبلاغ عنها. ويجب دائما تيسير إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة قادرة على التعامل مع جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة. ومالطة، بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، تحث على مواصلة تقديم الدعم القوي في المجلس للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وستبذل قصارى جهدها لضمان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حماية الأطفال في جميع الحالات القطرية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية، السيدة الرئيسة، أن أؤكد لكم دعم فرنسا ووفد بلدي الكامل لرئاستكم لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف لشؤون البرامج، ومقدمة الإحاطة الشابة.

ويذكرنا التقرير السنوي للأمين العام (S/2023/363) بالحاجة الملحة إلى مكافحة معاناة الأطفال في أوقات النزاع. لا يزال الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للحرب، وتشعر فرنسا بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم. إن العدوان الروسي على أوكرانيا له عواقب مدمرة على الأطفال. وكما يؤكد التقرير، فإن روسيا مسؤولة عن قتل الأطفال وتشويههم ونقلهم قسرا، وعن العنف الجنسي المرتكب ضدهم وعن الهجمات على المدارس والمستشفيات. ويؤكد إدراجها في قائمة الجهات سيئة السمعة الواردة في التقرير السنوي خطورة الجرائم التي ارتكبتها. وتحث فرنسا روسيا على احترام القانون الدولي ووضع حد لهذه الانتهاكات فورا. ومع استمرار وقوع الأطفال ضحايا للفظائع في بورما واليمن وسورية، يجب ألا يتزعزع دعمنا. وتدين فرنسا سياسة الفصل التي تواجهها الفتيات في أفغانستان. وينبغي لنا أيضا أن نهب لمساعدة الأطفال في هايتي الذين أصبحوا ضحايا للعنف الجنسي

وجندتهم العصابات. ويجب علينا الاستجابة لهذه الحالات بالتنفيذ الجماعي للصكوك المتاحة لنا لضمان حماية الأطفال.

وتحث فرنسا جميع الدول على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وتنفيذها، فضلا عن نظام روما الأساسي، وكلها أدوات حاسمة الأهمية. وبالتعاون مع اليونيسيف، أطلقنا حملة لإضفاء الطابع العالمي على مبادئ والتزامات باريس، التي أيدتها حتى الآن 115 دولة. وتأييدهما عالميا، فضلا عن إعلان المدارس الآمنة أمر ضروري إذا أردنا مكافحة هذه الانتهاكات. ويجب أن نواصل اتخاذ الإجراءات. وينبغي للمجلس أن يواصل دعم عمل آلية الرصد والإبلاغ، التي يجب تزويدها بالموارد اللازمة لتمكين الأمين العام من وضع قائمة شاملة ومحايدة بالمنتهكين. ويجب أن يكون الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح قادرا على العمل بسرعة لاعتماد نتائج تنفذ في الميدان، وأشيد بجهود رئاسة مالطة في ذلك الصدد. ويجب أن نكافح الإفلات المستمر من العقاب، ونؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا لتلك الغاية. وأخيرا، يجب أن ندعم مشاريع حماية الأطفال. ويجب علينا القيام بالمزيد فيما يتعلق بالمنعوإعادة الإدماج.

وستواصل فرنسا الالتزام بتنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، لأن حماية الأجيال المقبلة شرط أساسي لضمان تحقيق سلام دائم. ومنذ عام 2005، وكدليل على نجاح المجلس، تم إخراج أكثر من 000 200 طفل من النزاعات. ويجب علينا أن نفعل المزيد.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لدولة الإمارات العربية المتحدة على عملها الممتاز في رئاسة المجلس الشهر الماضي. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر ونائب مدير اليونيسيف للبرامج عمر عبدي على إحاطتيهما. وقد استمعت بعناية أيضا إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة فايوليتا.

إن الأطفال هم مستقبل البشرية وأملها، وقد حطمت النزاعات المسلحة أحلام أعداد لا تحصى من الأطفال. نسمع يوميا تقارير عن انتهاكات ضد الأطفال، ولا تزال الأنواع الستة من الانتهاكات الجسيمة، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن، مستمرة، وهو أمر مفجع حقا. وفي الأنباء العاجلة مؤخرا، قتل أكثر من 20 طفلا رميا بالرصاص في الأرض الفلسطينية المحتلة هذا العام. وفي 3 و 4 تموز/يوليه، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في جنين إلى مقتل أربعة أطفال فلسطينيين. وفي هايتي، يعيش نصف مليون طفل تحت رحمة العصابات التي تطلق النار على الطلاب في الفصول الدراسية وتختطف الأطفال بالقرب من المدارس وتجبر عددا كبيرا من المدارس على إغلاق أبوابها. وفي منطقة الساحل، درب الإرهابيون آلاف الأطفال على آلات القتل، وأجبروهم على حمل البنادق بينما كان ينبغي لهم حمل الأقلام. وفي أفغانستان، أسفرت العمليات العسكرية الأجنبية عن أضرار جسيمة. وأصيب العديد من الأطفال بالألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة التي خلفتها القوات الأجنبية. وقد تركت الجزاءات الانفرادية غير القانونية الوكالات الإنسانية في حالة يرثى لها. فالأطفال الذين يحتاجون إلى أطراف اصطناعية ينتظرون في طوابير طويلة خارج المستشفيات التي تقدم المساعدات الإنسانية. والقائمة تطول، ومن ذكرتهم للتو إنما هم غيض من فيض، من الشرق الأوسط إلى القرن الأفريقي، ومن منطقة البحر الكاريبي إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن أوكرانيا إلى العراق.

وتستمر معاناة العديد من الأطفال الآخرين في مناطق النزاع. وقد فقد الكثيرون حياتهم على طريق الهجرة أو عانوا من المعاملة اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز. ولا يزال يتعين إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حقوق الطفل – وهي أهم صك من صكوك القانون الدولي لحماية الأطفال – حيث لا يزال هناك بلد واحد لم يصدق عليها بعد. ولا يزال أمام المجتمع الدولي طريق طويل يتعين عليه أن يقطعه في مجال حماية الأطفال، ويجب أن يفعل ذلك بإحساس متزايد بالإلحاح، وأن يتخذ إجراءات ملموسة ويعزز الضمانات حتى يتمتع كل طفل بالحماية من الحرب والأذى ويتمكن من النمو بأمان وسعادة. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، وقف الانتهاكات الجسيمة هو الشكل الأكثر إلحاحا للحماية. ويجب أن تفي كافة أطراف النزاع بالالتزام الذي يقع على

عاتقها بموجب القانون الدولي بحماية الأطفال من الأذى. وندعو جميع أطراف النزاع إلى التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء جميع الهجمات العشوائية والعنف الذي يمكن أن يضر بالأطفال، والامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، والتصدي لمشكلة إفلات منتهكي حقوق الأطفال من العقاب. ونشجع البلدان المعنية على استخدام الحماية القضائية والإغاثة الاجتماعية وغيرها من الوسائل في عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وإعطاء الأولوية لحماية حقوق ومصالح الفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأطفال، والعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لوضع أطر للسياسات وآليات تنفيذ لحماية الأطفال.

ثانيا، إن تحقيق السلام الدائم هو أفضل أشكال الحماية. وما دام النزاع مستمرا بلا هوادة، فليس هناك ما يضمن سلامة الأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد بشكل كامل من الحوار السياسي والوساطة والمساعي الحميدة ومحادثات السلام، وأن يعزز التدابير الوقائية، وأن يدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاضطلاع بدور أكبر، وأن يعمل على تعزيز السبل السلمية التي يمكن بها لأطراف النزاع أن تحل التوترات والاشتباكات وتقضي على ويلات الحرب. والهدف هو توفير بيئة آمنة للنمو والنماء الصحيين للأطفال. وفي تلك العملية، ينبغي أن نحترم احتراما كاملا سيادة وملكية البلدان المنخرطة في النزاعات، وأن ندعم شعوب تلك البلدان في استكشافها للمؤسسات ومسارات التنمية، بما يتماشى مع سياقها الوطني، وأن نتجنب فرض حلول خارجية.

ثالثا، إن دعم التنمية الشاملة للأطفال هو أكثر أشكال الحماية فعالية. وتشير تقارير وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن 1,1 بليون طفل في جميع أنحاء العالم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية هذا العام. وندعو الجهات المانحة التقليدية إلى زيادة مساعدتها الطارئة لمساعدة أولئك الأطفال على تلبية احتياجاتهم الفورية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن الجهود ينبغي ألا تتوقف عند الاستجابة للأزمات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على نماء الأطفال في المستقبل وأن يساعد حكومات البلدان المعنية على اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الجوع والفقر، وأن يوفر التعليم الأساسي للجميع، ويكفل حصول الأطفال في النزاعات على الحاجات الأساسية والتعليم.

ومن الضروري أيضا زيادة الاستثمار في الرعاية الصحية للأطفال في النزاعات وإيلاء الاهتمام لدعم الصحة العقلية، ولا سيما لمساعدة الأطفال على مقاومة الأيديولوجيات الإرهابية المتطرفة. وينبغي لليونيسيف والوكالات ذات الصلة أن تضطلع بمسؤولياتها بفعالية في هذا الصدد.

والتقرير السنوي للأمين العام (S/2023/363) بشأن هذه المسألة مرجع هام للمجلس في اضطلاعه بعمله. وينبغي أن يهدف التقرير إلى مساعدة المجلس على الحصول على صورة كاملة للحالة على أرض الواقع، والتقيد بمبدأ عدم التسييس، وتجنب المعايير المزدوجة والمواضع غير المرئية بشكل انتقائي. ونلاحظ أن تقرير هذا العام لا يولي اهتماما كافيا لمشكلة الانتهاكات طويلة الأمد التي ترتكب ضد الأطفال في هايتي.

وتشهد الأرض الفلسطينية المحتلة ثاني أكبر عدد من الانتهاكات ضد الأطفال من بين 25 حالة نزاع. ومع ذلك، لم يتم إدراج أي جناة. وترى الصين أن ذلك أمر مؤسف وتأمل أن يتم إدخال تحسينات في التقرير المقبل. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي، وبذل كل جهد ممكن لصون السلام والأمن الدوليين، وتهيئة بيئة مواتية للنمو الصحي والتنمية الشاملة للأطفال في جميع البلدان.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، وتهنئة المملكة المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. كما أعرب عن تقدير غانا وشكرها للسفيرة لانا نسيبة على القيادة الاستثنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

إذ ينظر المجلس في المزيد من التدابير التي يمكن أن يتخذها للنهوض بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ينبغي أن يكون لزاما

علينا بذل المزيد من الجهد. وفي جميع حالات النزاع، لا يكون أطفالنا في وضع جيد وقد أجبروا على مواجهة تحديات بدنية وعقلية هائلة لا يملكون القدرة على التصدي لها. ولذلك، تشيد غانا بالمملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فرجينيا غامبا دي بوتغيتر ونائب المديرة التنفيذية عمر عبدي على إحاطتيهما، وكذلك السيدة فايوليتا على وجهات نظرها الإضافية من التجربة الكولومبية. وينبغي أن تقودنا الكلمات والقصص الخطيرة التي تم تشاطرها مع المجلس اليوم إلى العمل على الوفاء بالتزاماتنا ووعودنا لصالح أطفال العالم.

ولا تزال غانا تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات والهجمات الفظيعة التي لا يزال الأطفال الذين ينشأون في مجتمعات النزاعات يعانون منها على أيدي الجماعات المسلحة والأطراف الفاعلة التي اختارت استغلال الاضطرابات الاجتماعية وفراغ السلطة لنشر أهوالها التي لا يمكن تصورها. إن قتل الأطفال وتشويههم، ووضع الأطفال في مرمى النيران في النزاعات واستخدامهم كأسلحة حرب أمور غير مقبولة وتسلبهم مستقبلهم.

وفي حين أن فرص إحداث تغييرات إيجابية لم تقبل في كثير من الأحيان من جانب أطراف النزاعات، تتشجع غانا بالنتائج التي تمكن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف والشركاء الآخرون من تحقيقها. ونشجع التفاعل المستمر للممثلة الخاصة مع أطراف النزاع والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، الذي أسفر عن نتائج ناجحة، بما في ذلك وضع وتنفيذ البروتوكولات وخطط العمل ذات الصلة في بلدان مثل بوركينا فاسو ونيجيريا واليمن. والنتائج السابقة تبعث على الأمل. وفي سبيل النهوض بهدف تعزيز نظام حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، نود أن نتشاطر أربع رسائل رئيسية.

أولا، ندعو الأمين العام إلى تيسير تقديم تقارير أكثر انتظاما إلى مجلس الأمن بشأن مؤشرات الإنذار المبكر للانتهاكات والتجاوزات المحتملة ضد الأطفال. ويمكن أن تكون حماية الطفل ومنع الانتهاكات ناجحة حقا إذا ما حُددت عوامل الخطر التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وتمت معالجتها على نحو ملائم قبل النزاع وأثناءه. ومن الأمثلة على مجالات الخطر الرئيسية التي يمكن التركيز عليها ومعالجتها تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر ونقص الفرص التعليمية التي تزيد من قابلية الأطفال للتجنيد وإعادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة وتعرضهم للعنف الجنسي، من بين انتهاكات خطيرة أخرى.

وينبغي لبعثات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تسعى إلى إدماج الالتزامات المتعلقة بحماية الطفل في تخطيط البعثات وسياساتها وقراراتها وأنشطتها، ويجب أن تشمل جهات تنسيق لحماية الأطفال في العمليات الميدانية. وفي ذلك الصدد، نحيي جهود الاتحاد الأفريقي لتعميم حماية الأطفال في استجاباته المؤسسية من خلال إطلاق سياسة حماية الطفل في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وسياسة تعميم حماية الطفل في منظومة السلم والأمن الأفريقية.

ثانيا، نظرا للطابع العابر للحدود لبعض الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك مع الدول الأعضاء، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات وآليات تنسيق مشتركة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم عبر الحدود، فضلا عن الاتجار بهم.

ثالثا، نحث المنظمات الإقليمية على تعزيز تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة مع التركيز بشكل خاص على حماية الأطفال. ويمكن لمنابر مثل منبر السلام والأمن – منظمات المجتمع المدني التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذا ما تم تعزيزها، أن تساعد في تحسين التعرف على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في غرب أفريقيا وآثارها على الأطفال والتنبؤ بها. ولهذا السبب، نشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في شراكتها مع شبكة منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا، على تعزيز تبادل المعلومات والخبرات الموجهة نحو منع نشوب النزاعات وحماية الأطفال على نحو أكثر فعالية.

وأخيراً، تتجلى الإشارة إلى مستوى الأهمية التي نوليها للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في الموارد التي نرغب في تكريسها لدعم تنفيذها. ولذلك، نحث المجلس على تقديم الدعم الكامل لتخصيص موارد محددة الأهداف وعملية وسريعة لتيسير التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأطفال. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى موارد محددة الهدف وبذل جهود تعاونية عاجلة من المجتمع الدولي والدول الأعضاء لتوعية المجتمعات المحلية بمخاطر الذخائر المتفجرة، فضلا عن كفالة تحديد جميع أشكال الذخائر المتفجرة التي تعرض حياة الأطفال للخطر وتسييجها وتدميرها في نهاية المطاف.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غانا بعمل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن الأطر الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل، ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، فضلا عن إعلان المدارس الآمنة. وفي حين تم اتخاذ خطوات كبيرة على الصعيد العالمي في زيادة الوعي ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، فإن الأميال المتبقية التي يتعين قطعها لا تزال طويلة. وغانا ملتزمة بقطع تلك الأميالالإضافية من أجل قضية حماية أطفالنا وضمان مستقبلهم الآمن والمستدام. ونتحمل جميعا مسؤولية ضمان ألا يقلق أي طفل بشأن مصدر وجبته التالية أو التعرض لصدمة نفسية أو بشأن مصدر التهديد التالي أو الرصاصة التالية. ولدى قيامنا بذلك، يجب أن نعمل جماعيا من أجل قضية السلام.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ فريقكم على توليكم رئاسة المجلس، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. نحن ممتنون لدولة الإمارات العربية المتحدة على ترؤسها أعمالنا خلال شهر حزيران/يونيه. كذلك نشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتجيتر ونائبة المدير التنفيذي للبرامج في اليونيسيف على أفكارهما الثاقبة، وكذلك نشكر السيدة فيوليتا على سردها.

نتطلع باهتمام كبير كل عام إلى نتائج التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363) إنها وثيقة مهمة، بيد أن قراءتها تظل مؤلمة. ولم تتحسن الحالة العامة. وهناك المزيد من الصراعات في جميع أنحاء العالم التي زادت من تردي الحالة المأساوية بالفعل، لا سيما من خلال قتل الأطفال وتشويههم وإساءة معاملتهم وتجنيدهم. ونشعر بالجزع إزاء زيادة حالات الاختطاف، والعنف الجنسي، وخاصة ضد الفتيات، والهجمات المتعمدة على المدارس والمستشفيات. ولا يزال النزوح القسري يشكل تحديا متزايدا، مع تزايد عدد الأطفال الذين يفرون بحثا عن الحماية.

وفي ميانمار، أدى انتشار الصراع العنيف في مناطق جديدة وتكاثر الأطراف الفاعلة المسلحة إلى زيادة خطيرة في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأدى تزايد العنف الطائفي في جنوب السودان، والسودان إلى تصاعد العنف الجنسي ضد الأطفال، وزيادة عمليات الاختطاف والهجمات على المدارس والمستشفيات. وقد أدى تصاعد الأنشطة الإرهابية إلى زيادة تردي أحوال الأطفال في منطقة الساحل الوسطى، ولا سيما في بوركينا فاسو. وفي أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي وسوريا واليمن، لا يزال الأطفال بحاجة ماسة إلى الحماية والمعونة الإنسانية.

أما العدوان الروسي على أوكرانيا، فقد أدى إلى مستويات جديدة من العنف والبؤس بالنسبة للأطفال. إن إدراج القوات الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها على قائمة العار دليل على قلقنا العميق. وكانت هناك إدانات متكررة للفظائع والهجمات المتعمدة ضد النساء والأطفال، وعمليات الاختطاف التي ارتكبتها القوات الروسية ومرتزقة مجموعة فاغنر. لقد رُوعنا عندما علمنا بأن 91 طفلا استخدموا كدروع بشرية، بينما استمرت الهجمات على المدارس والمستشفيات بلا هوادة. لا توجد سوى طريقة واحدة أمام روسيا لتحاشي استمرار ازدراء العالم لهذه الفظائع الخسيسة، وهي التوقف عن انتهاك المبادئ الأساسية لحماية الأطفال في زمن الحرب، ومحاسبة الجناة وسحب جميع قواتها من أوكرانيا، واحترام سيادتها وسلامة أراضيها.

إذا أردنا أن تتاح لنا أي فرصة لإجراء مناقشة أخرى أكثر تفاؤلا في العام المقبل، والاستماع إلى عدد أقل من القصص التي تقشعر لها الأبدان، ولكي نتمكن من طمأنة السيدة فيوليتا، وجميع الأطفال في كل

مكان، بأننا جادون وملتزمون، علينا أن نتصرف ونقوم بعمل حقيقي لتغيير الوقائع نحو الأفضل بالنسبة للأطفال على الصعيد العملي. ويبدأ ذلك بالعمل الجاد لمنع نشوب الصراعات وحلها. فالتعامل مع الأسباب الجذرية لها استثمار طويل الأجل مع ضمان أكبر وأفضل لتحقيق فوائد ملموسة لجميع المدنيين، ولا سيما الأطفال.

نعلم أنه لا يمكن تحقيق الوقاية الناجحة بدون مساءلة. إن محاسبة مرتكبي الانتهاكات يزيد من تكلفة عدم الامتثال للقانون الدولي ويساعد على ردع الانتهاكات في المستقبل. ولهذا السبب يجب أن ندعم جهود الأمم المتحدة لمنع الانتهاكات الجسيمة والتصدي لها، بما في ذلك رصدها والإبلاغ عنها وتقديم المساعدة للأطفال المتضررين. ولا بد من توفير الحماية للعاملين في مجال حماية الأطفال، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في المجال الإنساني في الميدان. ويجب على جميع الأطراف أن تُمكِّن العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى وجهتهم بأمان وفي الوقت المناسب وبدون عوائق، وأن تيسر ذلك، فضلا عن حصول الأطفال على الخدمات والمساعدة والحماية، بما في ذلك الإدماج وإعادة التأهيل.

نشجب وندين بأشد العبارات جميع الفظائع التي تُرتكب ضد الأطفال في أي مكان في العالم. إن الجريمة المرتكبة ضد طفل بمثابة إهانة لنا جميعا، أي للبشرية جمعاء. ولا يجب أبدا أن نقضي وقتا طويلا في النظر في الضرر الذي لا يمكن تعويضه والذي يلحق بالأطفال في الصراعات. وندعو جميع أطراف الصراعات المدرجة في مرفقات التقرير إلى العمل بشكل استباقي مع الأمم المتحدة في الميدان ومع مكتب الممثل الخاص بغية وضع تدابير لمنع الانتهاكات ضد الأطفال المتأثرين بالصراعات. وينبغي عدم ادخار أي شيء في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام وإيجاد حلول سياسية للحرب، لأن السلام الضمان النهائي لأمن الأطفال. إنه يفضي إلى بيئة يمكن فيها للأطفال أن يتلقوا تربية طبيعية مع التعليم والرعاية التي يحتاجون إليها ويستحقونها والتي ندين لهم بها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل كلمتي بتهنئة الإمارات العربية المتحدة على رئاستها الناجحة جدا للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه. كما أتمنى للمملكة المتحدة كل التوفيق في رئاستها للمجلس في شهر تموز/يوليه. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة السنوية، التي تتيح لنا فرصة فريدة لمناقشة هذا الملف المهم. والبرازيل ملتزمة التزاما عميقا بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وقد استضفنا حدثا مميزا بشأن الأطفال والنزاع المسلح خلال رئاستنا الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.9096).

أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2023/363)، وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتجيتر، على جهودها الدؤوبة لحماية الأطفال. وتؤيد البرازيل تأييدا تاما عمل الممثلة الخاصة، ونشجعها على مواصلة العمل مع جميع أطراف النزاعات، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية وخطط العمل. وتلك المشاركة ضرورية لمنع الانتهاكات وإنهائها، خاصة عندما لا يكون هناك تعاون مباشر بين الأطراف المنخرطة في نزاعات مسلحة. وترحب البرازيل بالنتائج الإيجابية لتلك الجهود، مع تقديم دعم لعملية إعادة إدماج لأكثر من 12,000 طفل كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة في عام 2022. أشكر أيضا السيد عمر عابدي، نائب المدير التنفيذي للبرامج في اليونيسيف، على عمله المتفاني وعلى عرضه.

(تكلم بالإسبانية)

أود أن أشكر السيدة فيوليتا على شهادتها وعلى التوصيات التي قدمتها لنا.

(تكلم بالإنكليزية)

الأطفال لا يبادرون بالحروب، ولكن عندما يفشل مجلس الأمن في صون السلم الدولي، وعندما تفشل الدول الأعضاء في تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، يُقتل الأطفال ويشوهون ويُغتصبون. إن الضمان النهائي لأمن الأطفال هو السلام. وعند النظر في كل حالة من الحالات التي يشملها التقرير، ينبغي للمجلس أن يكون واضحا في أن العمل الإنساني وحده لن ينهي معاناة الأطفال. ولا يمكننا تحاشي تجنيد الأطفال واختطافهم، ووقف الهجمات على المدارس

والمستشفيات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة إلا بإحلال السلام. وأفضل نهج لحماية الأطفال يتمثل في تعزيز الحوار بدلا من العزلة، وتمويل وقف إطلاق النار بدلا من الحروب، والمشاركة في التسوية السلمية للنزاعات بدلا من فرض الجزاءات القسرية الانفرادية. وأنجع طريقة لحماية الأطفال من المعاناة الحتمية التي تسببها الحرب هي الحيلولة دون وقوعها في المقام الأول، وتأييد الوقف الفوري للأعمال القتالية وبدء مفاوضات السلام عندما تحدث شروخ في السلام .

تكرر البرازيل تأكيد موقفها المبدئي الذي يقضي بألا تكون للجزاءات المتعددة الأطراف عواقب وخيمة على الأطفال. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تحسين الاستثناءات الإنسانية في نظم الجزاءات وإشراك خبراء في حقوق الطفل في آليات الرصد التابعة للجان الجزاءات، بما في ذلك أفرقة الخبراء. وينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في جميع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وينبغي لنا دائما أن نعامل الأطفال في المقام الأول بوصفهم ضحايا، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالجماعات المصنفة جماعات إرهابية. وتؤيد البرازيل بقوة جهود إعادة الإدماج والتعليم من أجل السلام والعدالة للضحايا. كذلك نشجّع مكتب الممثل الخاص والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام.

إن العالم الذي يتخلى عن أطفاله لا مستقبل له. إنه عالم لا يلهم الثقة ولا الأمل. إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين هي أيضا مسؤولية تجاه الأطفال الذين قد نحول دون إدراجهم في التقارير المقبلة. دعونا لا نخذلهم.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الإمارات العربية المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن في حزيران/يونيه، وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم، كل النجاح في شهر تموز/يوليه. ويمكنك الاعتماد، سيدتي، على دعم سويسرا.

وأود أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم، وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر ونائب المديرة التنفيذية عبدي على تحليلهما المتعمق وعملهما الحاسم. وأتوجه بشكر خاص إلى السيدة فايوليتا.

منذ ما يقرب من 30 عاما، وجهت غراسا ماشيل نداء عاجلا في تقريرها الأساسي عن أثر النزاع المسلح على الأطفال:

”ويتوجب علينا أن نتطلع إلى ما وراء ما قد يبدو ممكنا في الحال، وأن نهتدي إلى سبل وحلول جديدة لحماية الأطفال من آثار الحرب ...“ (A/51/306، الفقرة 312).

لقد استجاب مجلس الأمن لهذا النداء بوضع الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح من خلال 13 قرارا توفر أدوات مهمة لحماية الأطفال. وبينما ساعدت الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح على تغيير حياة الآلاف من الفتيات والفتيان، يذكرنا التقرير السنوي (S/2023/363) بأن حالة الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة لا تزال كارثية. فسبعة وعشرون ألف انتهاك جسيم لحقوق الطفل هي 27 000 انتهاك جسيم لحقوق الطفل أكثر مما ينبغي، وعلى الرغم من أن أكثر من نصف العدد الإجمالي للانتهاكات ترتكبه الجماعات المسلحة، من المثير للقلق أن نلاحظ أن القوات الحكومية، كما ذكرت السيدة غامبا دي بوتغيتر، كانت مسؤولة عن غالبية عمليات قتل الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والعقبات التي تحول دون إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

إن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين أمر أساسي في هذا السياق، ويجب أن نكثف جهودنا الجماعية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نركز على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ستظل الأدوات التي استحدثها مجلس الأمن فعالة إن وفقط إناستخدمت بشكل مستقل وموثوق ومحايد. ويجب أن تكون معايير إدراج الأطراف في مرفقات التقرير السنوي، أو حذفها، شفافة وموضوعية. إن إدراج القوات المسلحة في ميانمار لارتكابها انتهاكات جسيمة إضافية، فضلا عن القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة المرتبطة بها في سياق العدوان العسكري على أوكرانيا، أمر

متسق ومهم. ندعو إلى تفاعل مُجدٍ من جانب جميع الأطراف المدرجة أسماؤها في القائمة مع الأمم المتحدة لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة وإنهائها. وتتمثل المهمة الآن في تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك لآلية الرصد والإبلاغ التي تدعمها سويسرا في عدة بلدان.

ثانيا، تضاعفت الهجمات التي تم التحقق منها على المدارس والمستشفيات في عام واحد، وهو أمر غير مقبول بكل بساطة. كانت هناك أيضا زيادة ملحوظة في استخدام هذه البنية التحتية لأغراض عسكرية. وندعو جميع الدول إلى التوقيع على إعلان المدارس الآمنة واحترامه، وتنفيذ القرار 2601 (2021). إن إعمال الحق في التعليم هو السبيل لتحقيق مستقبل أفضل وسلام دائم.

ثالثا، إن النجاح في إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات أو القوات المسلحة أمر أساسي. ويجب ألا نقلل من أهمية برامج إعادة الإدماج الطويلة الأجل التي تفتح أيضا آفاقا اقتصادية وتعالج الاحتياجات القائمة على نوع الجنس. فهذه طريقة فعالة لمواجهة خطر المزيد من التجنيد.

على الرغم من أن التقرير السنوي يرسم صورة قاتمة، فلنضع في اعتبارنا ما أوضحته السيدة فايوليتا في إحاطتها اليوم: يمكن للأطفال، بإبداعهم وطموحهم وتوصياتهم، التي استمعنا إليها بعناية، أن يغيروا العالم، أو إذا استعرنا مرة أخرى كلمات غراسا ماشيل:

”ففي هذا العالم المليء بالتنوع والتفاوت، يمثل الأطفال قوة موحدة قادرة على جذب الناس إلى أسس أخلاقية مشتركة“.
(المرجع نفسه، الفقرة 6)

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل والقوي. كما نشكر الإمارات العربية المتحدة على رئاستها الممتازة والدينامية للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

نشيد برئاسة المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة المهمة. ونعرب عن تقديرنا للإحاطات الشاملة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر؛ ونائب المديرة التنفيذية لليونيسيف لشؤون البرامج، السيد عمر عبدي؛ والسيدة فايوليتا. نود أيضا أن نشيد بمالطة على قيادتها الممتازة وتفانيها في رئاسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونشيد بالفريق العامل على النتائج التي توصل إليها.

وتعرب موزامبيق عن بالغ قلقها إزاء الاتجاه المستمر لانتهاكات حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2023/363)، واجه العديد من الأطفال العيش في أوضاع هشة، تتطلب الاهتمام والعمل، لا سيما في المناطق المتأثرة بالجماعات الإرهابية المسلحة.

إن العنف ضد الأطفال انتهاك خطير لحقوق الإنسان. فهو في جوهره يتحدى مفهوم السلام والأمن الدوليين ذاته الذي نؤيده في هذه القاعة. ولذلك، ما زلنا نشهد بقلق بالغ حالات انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية للأطفال، بما في ذلك أعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي والتعذيب النفسي المرتكبة ضد الأطفال، وتجنيدهم واستخدامهم لأغراض إجرامية.

تدين موزامبيق بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال الأبرياء. إن حقوق الأطفال وحمايتهم والدفاع عنهم مكرسة في دستورنا. ويدرك المجتمع الموزامبيقي بأسره الواجب والمسؤولية الأساسيين للدولة والمجتمع ذاته في الدفاع عن أطفالنا وحمايتهم.

بناء على ذلك، ترى حكومتنا أن من الأهمية بمكان احترام مبادئ حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني والتمسك بها عند تطبيقها على الأطفال. ومن الأهمية بمكان تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 1612 (2005)، بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومات في جميع أنحاء العالم في البلدان المحددة في تقرير الأمين العام، من آسيا إلى أفريقيا ومن أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. ونشيد بالتزامها بتناول التدابير

المؤدية إلى حماية الأطفال وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية لهم. تضطلعالأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بدور محوري بقديم دعمهم من خلال إجراءات ملموسة لمنع الانتهاكات ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ويجب علينا تقييم الأدوات الدولية والإقليمية والوطنية القائمة للتصدي للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. فنحن نعتقد أن الصكوك الإقليمية والدولية هي الأكثر أهمية في هذا المسعى، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ومبادئ باريس وفانكوفر، وإعلان المدارس الآمنة. تشكل تلك الصكوك أدوات وقائية قوية لضمان حماية أفضل للأطفال وعدم تعرضهم للانتهاكات الجسيمة.

ونشيد في هذا السياق بالدور الإيجابي الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن تقديرنا لزيارتها الأخيرة إلى بلدنا، موزامبيق. لقد كانت فرصة لزيادة تعزيز تعاوننا وتنسيق آرائنا وأعمالنا بطريقة بناءة. إننا نقدر هذا الحوار وهذا الانخراط، لأنهما يعززان قدرتنا الوطنية والإقليمية على التعامل مع حالة الإرهاب واحترام حقوق الأطفال. إن الإرهاب، بحكم تعريفه، هو إنكار وانتهاك خطير لحقوق الأطفال الأساسية والأصيلة، وينبغي معاملته على هذا الأساس.

السلام هو الأساس لأمن الأطفال. إنه الأساس لحقهم في الحياة، وهو أبسط الحقوق. وبغية منع انتهاكات حقوق الطفل والتصدي لها، من الأهمية بمكان أن نضع وننفذ نُهُجا كلية يمكن أن تعالج الأسباب الهيكلية لضعف الأطفال والمجتمعات المحلية، بما في ذلك قضايا التنمية. وأود في هذا الصدد التشديد على النقاط التالية.

أولا، هناك ضرورة لزيادة برامج التدريب للدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للطفل والقانون الدولي الإنساني. فنحن نعتقد أن ذلك سيعزز قدرة تلك الأطراف الفاعلة على التعامل مع حالات الأطفال في حالات النزاع. ومن المهم أيضا لتلك البرامج، بحكم تصميمها، أن تراعي الفوارق بين الجنسين وأن تأخذ في الاعتبار المستويات العالية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي يُرتكب ضد الأطفال.

ثانيا، نعتقد أنه ينبغي إيلاء أقصى قدر من الاهتمام للصكوك القانونية الرئيسية، بما في ذلك القرار 2427 (2018)، مع مراعاة النُهُج المحلية والوطنية والإقليمية. ونشدد في هذا الصدد على أهمية تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

ثالثا، يجب أن نعمم حماية الأطفال على جميع عمليات السلام، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في برامج إصلاح قطاع الأمن. يجب أن ندمج حقوق الأطفال في الدعوة من أجل العمل الإنساني بغية ضمان المساواة في الحصول على دعم إعادة الإدماج لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين كانوا في السابق تحت نير الجماعات الإرهابية.

رابعا وأخيرا، علينا نحن بوصفنا الأمم المتحدة أن نتجنب ونرفض أي مظهر من مظاهر الشرعية للجماعات الإرهابية في عملها ضد الأطفال، لأن ذلك العمل يقوم على القوة والعنف والإكراه. ويجب من ناحية أخرى أن نشدد على الدعم المتعدد الأوجه لعمل الحكومات الشرعية في كفاحها ضد الإرهاب وجهودها الرامية إلى بناء الدولة وبناء السلام.

وفي الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها الراسخ بمواصلة تنفيذ التدابير التي يمكن أن تسهم في عملنا الجماعي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال. ونحن على اقتناع راسخ بأن أطفالنا هم مستقبل العالم. ويجب أن يكون واجبنا الجليل أن نحميهم.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى زملائي في شكر البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة على عملها الممتاز كرئيسة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه. كما أهنئ فريق المملكة المتحدة والسفيرة وودوارد على توليهم الرئاسة بسلاسة، بدءا بعقدهم اليوم للمناقشة السنوية الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. واسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أؤكد لكم دعم فريقنا الكامل لرئاسة

بلدكم الناجحة في تموز/يوليه. كما أشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر والسيد عبدي والسيدة فيوليتا على إحاطاتهم المتبصرة.

إن وراء كل رقم إحصائي للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة مستقبل وأحلام لأطفال تم سلبها. يتعين على الدول الأعضاء وجميع أطراف النزاعات أن تضع في اعتبارها الآثار الخطيرة للنزاعات المسلحة التي يعاني منها الأطفال. ويبين التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/363) أنه في عام 2022 وقع 180 27 انتهاكا جسيما بحق الأطفال، وكل واحد من هذه الانتهاكات هو أمر غير مقبول، وينبغي ألا نتجاهل وجود عدد أكبر من الأطفال المتضررين من النزاعات والذين لا يشملهم هذا الرقم. علاوة على ذلك، أشعر بكثير من الأسى حين أجد في التقرير جانبا مؤسفا آخر من جوانب العدوان الروسي على أوكرانيا.

منذ إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح وُضعت أطر ومبادئ توجيهية مختلفة لتحسين حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. فينبغي لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي أن يتذكروا أهمية التنفيذ على أرض الواقع. وينبغي ألا يعيش أي طفل في خوف من الهجمات، كما ينبغي ألا يقاتل الأطفال في الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أشدد على نقطتين.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير وقائية لضمان سلامة الأطفال. فوفقا لتقرير الأمين العام، نحو 26 في المائة من الإصابات بين الأطفال تُعزى إلى الذخائر المتفجرة، بما في ذلك المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية. واليابان مقتنعة بأن الإجراءات الفعالة المتعلقة بالألغام تسهم في منع الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال وضمان تحررهم من الخوف. ولذلك ما فتئت اليابان تدعم إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما سيقلل من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال.

ثانيا، إن الحصول على التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان وأداة قوية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. ومن المؤسف أنه يتم علنا تجاهل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يعوق حصول الأطفال على التعليم. فكفالة حصول الأطفال في النزاعات المسلحة على التعليم تعني الاستثمار فيمن سيشكلون ويعززون مؤسسات ومجتمعات أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وقدرة على الصمود. ومن ذلك المنطلق، ما فتئت اليابان تدعم برامج التعليم. وعلى سبيل المثال، قدمت حكومة اليابان هذا العام مساهمة لليونسكو لتوفير التعليم الرقمي في حالات الطوارئ والوجبات المدرسية للأطفال الذين فروا من ميانمار. وتدعم اليابان أيضا برامج الوجبات الغذائية المدرسية من خلال برنامج الأغذية العالمي في العديد من البلدان لمساعدة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة حتى في حالات النزاع.

وعادة ما يواجه الأطفال الذين يعيشون بالفعل في ظروف هشة تحديات أكبر فيما يتعلق بأمنهم البشري إلى جانب التحديات الناجمة عن النزاع المسلح وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ونحن مسؤولون عن التصدي لتلك التهديدات المتصلة بالأمن البشري وإزالة تلك العقبات التي تعوق قدرة الأطفال على إيجاد طريق إلى المستقبل. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع غيرها من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني سعيا لتحقيق ذلك.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الإمارات العربية المتحدة على قيادتها الفعالة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، وأرحب برئاسة المملكة المتحدة للمجلس في تموز/يوليه. وأعرب عن امتناني الشديد للممثلة الخاصة للأمين العام السيدة غامبا دي بوتغيتر ونائب المديرة التنفيذية لليونيسيف السيد عبدي، كما أتوجه بشكر خاص إلى مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني السيدة فايوليتا على إيصال صوتها من الخطوط الأمامية بشأن هذه المسألة المهمة في مناقشة اليوم.

من الجلي أننا مقصرون في حماية الأطفال من آثار النزاعات. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالخطة المتعلقة بالأطفال

والنزاع المسلح، وهي حريصة على النهوض بها وتعزيزها وإدماجها على نحو أفضل في جميع أعمال مجلس الأمن. يقدّم تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح لهذا العام (S/2023/363) لمحة واقعية عن كيفية تأثير النزاعات على الأطفال. وكما أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام، أبلغت الأمم المتحدة في عام 2022 عن 27 180 حالة انتهاك تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، بما في ذلك قتل أكثر من 600 8 طفل أو تشويههم. ونشعر بحزن عميق إزاء هذه الإحصاءات المروعة. وتشجعنا نتائج التفاعل مع أطراف النزاعات، الذي أسفر عن إطلاق سراح 460 12 طفلا من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، ونأمل في اتخاذ المزيد من الخطوات التي من شأنها أن تُحسن حياة الأطفال. غير أن عددا كبيرا جدا من الأطفال قد تعرض لمزيد من العنف الجنسي أو الاختطاف أو حُرم من المساعدات الإنسانية.

والفتيات على وجه الخصوص معرضات بشدة لخطر العنف الجنساني، سواء أثناء النزاع أو بعد انتهائه، علاوة على أن لديهن احتياجات فريدة في مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع. ويخلف النزاع المسلح أثارا مدمرة على الأطفال ذوي الإعاقة أيضا. وهناك تقارير عن أطفال في السودان أجبروا على ترك منازلهم وفُصلوا في بعض الحالات عن أسرهم أو تعرضوا للعنف الجنسي. ولا تزال الجماعات المسلحة هي الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات ضد الأطفال في كولومبيا، حيث لا يزال تجنيد الأطفال أو استخدامهم قسرا يشكّل مصدر شائع للقلق، لا سيما لدى الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين في المناطق الريفية. ونرحب بالتقدم المستمر الذي يحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ونشجع الحكومة الكولومبية على أن تعطي الأولوية لوضع حد لهذه الانتهاكات في أي محادثات سلام تجريها مع الجماعات المسلحة غير المشروعة وأن تعجل بالعمل على تنفيذ تدابير الحماية. ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي، بواسطة النظام القضائي. ففي أفغانستان، يضر الحظر المفروض على حصول الفتيات على التعليم في مراحل ما بعد التعليم الابتدائي وأنماط الزواج المبكر والقسري وتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا بسلامة الشباب البدنية والنفسية. وندعو طالبان إلى التراجع عن السياسات والممارسات التي تقيد حصول النساء والفتيات على التعليم في جميع مراحله.

وبطبيعة الحال لا يمكننا التكلم عن تأثير النزاع على الأطفال بدون أن نناقش حرب روسيا على أوكرانيا. وفي سياق الحرب التي اختارت روسيا أن تشنها، ارتكب أفراد القوات الروسية ومسؤولوها جرائم ضد الإنسانية، ويتضمن ذلك ارتكاب جرائم ضد الأطفال. فقد ارتكب أفراد قواتها عمليات قتل بأسلوب الإعدام لرجال ونساء وأطفال أوكرانيين، وقاموا جنبا إلى جنب مع مسؤولين روس آخرين بترحيل مئات الآلاف من المدنيين الأوكرانيين إلى روسيا، بمن فيهم أطفال فُصلوا قسرا عن أسرهم. وتلك الأعمال ليست عشوائية أو عفوية، بل هي جزء من هجوم واسع النطاق وممنهج على السكان المدنيين في أوكرانيا. فالقوات الروسية تواصل مهاجمة مناطق من الواضح أن فيها أطفال، بما في ذلكالمدارس والمستشفيات والمباني السكنية. ويذكّرنا ذلك الواقع الصارخ بشكل مؤلم بالضرورة الملحة لتعزيز قدرات المجتمع الدولي في مجال حماية الأطفال والحاجة الماسة إلى أن تحترم جميع الدول القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

فالأطفال لا يعلقون في مرمى النيران المتبادلة فحسب؛ بل غالبا ما يستهدف عمدا إسقاطهم ضحايا. ولا يزال الكثيرون منهم يعانون من الصدمة والرفض والعزلة الاجتماعية عن مجتمعاتهم المحلية ويحتاجون مجموعة واسعة وشاملة من التدخلات التي تتمحور حول الناجيين وتعي آثار الصدمات من أجل دعم صحتهم ورفاههم على المدى الطويل وتمكينهم من الإسهام في المستقبل في إقامة مجتمعات سلمية. ويجب علينا أن نبذل جهدا أكبر في ذلك الصدد. فالأطفال في جميع أنحاء العالم يستحقون أن يشعروا بالأمان ويحصلوا على التعليم وأن يكون لهم مستقبل. وعندما نتخذ خطوات لحماية الأطفال، فإننا نحمي مستقبلنا الجماعي ونساعد في إنهاء النزاعات الطويلة الأمد.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما نقدر مقترحكم بالتركيز على استراتيجيات المنع والاستجابة في هذه المناقشة.

وأعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمها كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، والسيد عمر عبدي، نائب المديرة التنفيذية لليونيسيف لشؤون البرامج، وللشهادة الحية التي قدمتها السيدة فايوليتا والتي استمعنا إليها باهتمام بالغ.

يشكّل قتل الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم واختطافهم وما يرتكب ضدهم من عنف جنسي، في جملة أعمال أخرى فظيعة ترتكب ضدهم في حالات النزاع، جرائم تترك ندوبا بدنية ونفسية تستمر مدى الحياة مع الضحايا وتحرمهم من حقهم في عيش كامل طفولتهم وتعوق القدرة على إعادة إدماجهم في المجتمع وتحول دون إسهامهم فيه كونهم يشكّلون عناصر التغيير. ويدين وفد بلدي عرقلة القوات الحكومية وغير الحكومية لوصول المساعدات الإنسانية وتدمير المدارس والمستشفيات، أينما حدث. وبالنظر إلى شدة ضعف الأطفال وانتهاكات حقوقهم والاعتداء عليها في حالات النزاع، لا يمكننا أن نبقى صامتين. وقد أكد تقرير الأمين العام (S/2023/363) والإحاطات المقدمة اليوم ما شهده عام 2022 من زيادة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، الذين لا يزالون يتضررون بشكل غير متناسب. ولذلك تؤكد إكوادور أهمية الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في مجلس الأمن والعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر. ويقدر بلدي، بوصفه عضوا في الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ما تضطلع به هي وفريقها من عمل لأننا نرى أننا بحاجة إلى استجابة متضافرة من المجتمع الدولي إذا أردنا معالجة الحالة المتدهورة في مختلف مناطق العالم.

وفي السياق الحالي، من الأهمية بمكان أن نعزز ونحدد الجهود الرامية إلى إنشاء أطر وطنية لحماية الأطفال، بدعم من وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، استنادا إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين والهيكل الدولي لحماية الأطفال، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وكذلك نحث على تنفيذ خطط إزالة الألغام التي تقلل من خطر الموت والتشويه من جراء الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

وينبغي لمجلس الأمن أن يشدد على لم شمل الأسر والعودة الآمنة والكريمة للأطفال المشردين بسبب العنف، ولا سيما عندما يجبرون أو يضطرون إلى ذلك من دون مرافق. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين جندوا كضحايا، وليس كمقاتلين سابقين.

إن آلية الرصد والإبلاغ أداة قيمة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتصنيفها. فينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تمويلها، وينبغي للدول أن تضمن وصول الموظفين وسلامتهم، وفقا للقرار 1612 (2005)، الذي يتضمن مجموعة من الولايات التي يجب الوفاء بها.

ويجب علينا أن نحث على تعزيز المؤسسات التي تنهض بالمساءلة والعدالة الانتقالية والتحقيق وإصدار الأحكام على مرتكبي الانتهاكات في النزاعات المسلحة، بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

والوقاية هي أفضل فرصة لضمان حصول عدد متزايد من الأطفال على الرفاه والصحة البدنية والعقلية. وجعل ذلك ممكنا مسؤولية جماعية. وإكوادور على استعداد للإسهام في تحقيق تلك الغاية.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ الإمارات العربية المتحدة على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وأهنئكم، السيدة الرئيسة، وأهنئ المملكة المتحدة على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، وكذلك على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

إن الإحاطتين اللتين قدمهما كل من الممثلة الخاصة فرجينيا غامبا دي بوتجييتر ونائب المدير التنفيذي عمر عبدي تثيران القلق بصفة خاصة. وتؤكد الشهادات والتوصيات المؤثرة التي قدمتها السيدة فيوليتا خطورة الحالة. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/363)، يقع

الأطفال ضحايا للقتل والتشويه والعنف الجسدي والاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية وتجنيدهم واستخدامهم في المنظمات الإرهابية في مختلف مناطق العالم المتضررة من النزاعات المسلحة.

وقد كان عام 2022 مروعا بشكل خاص للأطفال في مختلف مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. فوقع 300 24 انتهاك لحقوق الأطفال و 985 2 جريمة قتل و 655 5 حالة تشويه و 622 7 حالة تجنيد و 985 3 حالة اختطاف و 496 2 حالة احتجاز بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بجماعات مسلحة. ويجب الجهر بتلك الأرقام لكي ندرك خطورة الحالة.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على استمرار العنف الجنساني وعودته إلى الظهور، ولا سيما الاغتصاب والزواج القسري وأنواع أخرى من العنف الجنسي التي تؤثر على الصحة البدنية والعقلية للأطفال. ويضاعف من ذلك عمل الأطفال والاتجار بهم وتهريبهم والهجمات العديدة على المدارس والمرافق الصحية التي تستخدم لأغراض عسكرية وتحرم الأطفال من حقهم في التعليم والخدمات الصحية.

ويظل يساور بلدي قلق بالغ إزاء استخدام الأجهزة المتفجرة في ساحة المعركة. فهذه الأجهزة تقتل وتشوه بوحشية عددا لا يحصى من الأطفال. وفي أفريقيا، يعمل العديد من الأطفال المجندين قسرا كمقاتلين وكشافة ومختبرين للألغام وسعاة وطباخين. ويستخدم بعضهم دروعا بشرية. وتستخدم النساء والفتيات كرقيق جنسي. وفي بعض البلدان المنكوبة بالأزمات، يستخدم الأطفال ككشافة عند نقاط التفتيش لجمع المعلومات الاستخباراتية أو زرع أجهزة متفجرة يدوية الصنع. فيجب تنفيذ برامج إعادة تأهيل الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم ومساعدتهم بصورة منهجية، في البلدان المتأثرة بالأزمات، مع مراعاة سنهم ونوع جنسهم فضلا عن التقدم المحرز في إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية ومعاملتهم كضحايا.

ويجب أن تظل حماية الأطفال في النزاع المسلح أولوية في جدول أعمال المجلس. ويجب أن يتمكن الأطفال من العيش في أي مكان في بيئة مستقرة وآمنة تُحْتَرَم فيها حقوقهم الأساسية وتُحْمَى. ويجب أن نكفل تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة المتاحة لنا لكي ننفذ حماية الأطفال في النزاعات تنفيذا كاملا، ولا سيما القرارين 1612 (2005) و 2427 (2018). وفي جميع مناطق النزاع التي تتعرض فيها سلامة الأطفال وكرامتهم للخطر، يجب أن يكون وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، ويجب على أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما صارما وأن تتقيد بقرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرارات 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2601 (2021).

والشراكة المبرمة بين الأمم المتحدة واليونسكو لمكافحة الهجمات على المدارس، بغية ضمان التعليم الجيد للجميع، أداة للعمل يجب دعمها على الصعيدين العالمي والوطني. ولا شك في أنه يجب علينا أن نذهب أبعد من التقدم الكبير الذي أحرز في المحادثات بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة بغية توفير حماية أفضل للأطفال في النزاع المسلح. والأمر متروك لكل دولة للاحتراز من شبح العنف ضد الأطفال باتخاذ تدابير ملموسة.

أولا، يجب على الدول أن تجعل التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال قوية قدر الإمكان ورادعة بما فيه الكفاية وأن تكفل – في أوقات النزاع أو السلم – مساءلة مرتكبي الفظائع أو انتهاكات حقوق الطفل.

ثانيا، إن التعليم والحصول على الرعاية الصحية والقضاء على الفقر والجوع حلقات أساسية في منع العنف ضد الأطفال. فالتعليم أداة رئيسية في مكافحة الظلامية والتعصب والإرهاب.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعمنا لجهود الممثلة الخاصة غامبا دي بوتجييتر، مع التشديد على أهمية تنفيذ الصكوك القانونية الدولية وتعزيز التعاون الدولي لضمان حماية أفضل ومستقبل أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم الهامة بوصفها

الأولى في رئاستها لمجلس الأمن في تموز/يوليه. ونرجو للوفد كل النجاح في قيادة أعمالنا هذا الشهر. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتجييتر ونائب المدير التنفيذي عبدي على إحاطتيهما اليوم وعلى جهودهما الدؤوبة لتعزيز حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم. وكذلك أشكر السيدة فيوليتا على إعطائها مداولات المجلس اليوم صوت تجربة مباشر.

وأبدأ بالترحيب بخطة العمل الواضحة ذات النقاط الأربع التي قدمتها الممثلة الخاصة غامبا دي بوتجييتر في ملاحظاتها، وكذلك بنقطة السيدة فيوليتا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون ضامنا لتنفيذ اتفاقات السلام. فذلك يدخل في صميم ولاية المجلس وقدرته على حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وكما لاحظنا جميعا في تقرير عام 2022 (S/2023/363)، فإن خطوط الاتجاه السائد تنذر بالخطر وتمنحنا جميعا وقفة لإعادة التقييم عندما يتعلق الأمر بجهودنا من حيث ما ينجح وما هو فاشل. ويسلط التقرير الضوء على أنه تم التحقق من أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والصومال وسورية وأوكرانيا وأفغانستان واليمن. ونود حقا أن نؤيد استمرار الشراكة مع الممثلة الخاصة للأمين العام في تلك البلدان لضمان عدم استمرار ذلك الاتجاه هذا العام.

وبشكل مأساوي، شهدنا في عام 2022 مقتل أو تشويه 630 8 طفلاً بشكل إجمالي، وفقاً للأرقام التي تم التحقق منها في التقرير. وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعاً أن نجد ذلك غير مقبول. وبالنظر إلى الاستنتاج بأن غالبية الإصابات التي وقعت بين الأطفال ارتكبتها قوات حكومية، فإن هدفنا المشترك كدول أعضاء في الأمم المتحدة ينبغي ألا يقلّ عن الوصول إلى النقطة التي لا تعود فيها هناك حاجة إلى ولاية الممثلة الخاصة.

أولاً، لدعم أولويات الممثلة الخاصة، يجب على المجلس أن يضاعف جهوده بشأن منع نشوب النزاعات وحلها. ويبيّن بوضوح العدد القياسي الكبير من الحالات المثيرة للقلق أن استراتيجيات إدارة النزاعات ليست كافية. إننا بحاجة إلى تغيير النموذج لإنهاء النزاع بشكل مستدام ومنع حدوثه في المقام الأول. ويجب أن تُصمم أدوات المجلس بحيث تجسّد واقع النزاع اليوم وطبيعته الحقيقية. وبما أن الجماعات المسلحة من غير الدول مسؤولة عن 50 في المائة من الانتهاكات الجسيمة، فإن نشر الاستجابات الموحدة وقائمة العار والوسائل التقليدية الأخرى هي ببساطة غير فعالة مع تلك الجماعات. وفي مواجهة الأطراف الفاعلة ذات النوايا السيئة التي تفترس الأطفال وتستغلهم، يجب على المجلس أن يفعل ما هو أفضل للتكيف مع تلك الحقائق الجديدة. والهدف النهائي ليس مجرد المعاقبة بل تغيير السلوك والعقليات وردع الانتهاكات ومنع وقوعها في المستقبل. ويجب أن نستفيد استفادة كاملة من سلطات المجلس للوفاء بمسؤولياتنا تجاه الأطفال.

ثانياً، نشعر بقلق بالغ إزاء دورة العنف المتتالية التي تحدث عندما ينتهك الأطفال أيضاً من خلال تلقينهم العقائدي وتجنيدهم في الجماعات المسلحة. وعلى حد تعبير الممثل الخاص السابق المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال، السيد أولارا أوتونو، فإن الأطفال الجنود يُجبَرون على التعبير بعنف عن الكراهية التي يكنّها الكبار. وكما ذكّرتنا السيدة فايوليتا اليوم، يجب أن نعترف بأن أولئك الأطفال ليسوا ضحايا فحسب. فهم أيضاً عوامل تغيير وبناة سلام. وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون مكافحة التلقين العقائدي والتجنيد حجر الزاوية في عمل مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويجب أن ينظر مجلس الأمن إلى التعليم بوصفه أقوى أسلحته في التصدي لخطر النزاع المسلح ضد الأطفال ومن قبلهم. وينبغي أن نكفل المساواة في الحصول على التعليم الجيد الذي يعزز السلام والتسامح والتفاهم المتبادل، فضلاً عن إعادة إنشاء المرافق التعليمية، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة الدوليين. وإذا فشلنا في ذلك المسعى، فإننا نخاطر بخلق أجيال ضائعة من الأطفال المعرضين حديثاً للتطرف.

ثالثاً، يجب أن نغير عقلية شراكة الحكومات مع الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر وفريقها إلى نهج قائم على التكامل. وأعتقد أن ذلك سيكون من أكثر الأعمال الجماعية فعالية. وقد عملت الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر بلا كلل لتحسين الشراكات مع الحكومات

في جميع أنحاء العالم، وينبغي الاعتراف بذلك. ولكن يجب أن نعجّل بذلك الاتجاه لضمان احتضان عملها وعمل فريقها وتنفيذه في شراكة وتعاون كاملين مع الحكومات، على أساس تدابير الثقة وبناء الثقة. ويجب أن نهدف إلى إيجاد فهم جديد للتنفيذ، يقوم على التعاون بدلاً من التجنب. وقد تكون آلية الرصد والإبلاغ أداة تقنية، ولكن يجب أن نكفل أن يكون الثقل الكامل للمجلس وراءها لضمان الحوار مع الجهات المعنية الرئيسية وتنفيذ التدابير التصحيحية.

وسأختتم باقتباس من إسماعيل بيه في كتابه عن تجربته كطفل مجند في سيراليون: "زمرتي هي عائلتي؛ وسلاحي هو معيلي ومن يحميني؛ وقاعدتي هي إما أن أكون قاتلاً أو مقتولاً." أعتقد أننا يمكن أن نتفق جميعاً على أن هذه ليست طفولة يتمناها أي منا لأحد من الناس.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من مساهمات في مناقشة اليوم.

إن الأطفال هم أحد أضعف قطاعات السكان أثناء النزاع، ولا تزال الجماعات الإرهابية والمتطرفة المتورطة في النزاعات المسلحة تشكل تهديداً خاصاً في ذلك الصدد، والأساليب التي تفضلها هي تجنيد الأطفال، والاختطاف، والعنف الجنسي، واستخدام الأطفال كدروع بشرية، وعرقلة وصول المعونة الإنسانية.

إن أسوأ وضع من حيث التهديد الإرهابي يتكشف في منطقة الصحراء والساحل، حيث يكثّف الإرهابيون أنشطتهم ويوسّعون نطاقهم الجغرافي. ويكفي التذكير بالجرائم العديدة التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام، فضلاً عن الممارسات المروعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية في العراق وسورية. وما زلنا نشعر بقلق خاص إزاء أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان في أفغانستان، التي لا تزال تحصد ضحايا من الأطفال أيضاً. والأطفال يموتون في فلسطين أيضاً. وهناك أيضاً حالة صعبة في ميانمار، حيث لا تزال الجماعات المسلحة تعمل. بيد أننا ننوه بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية ذات الصلة.

وعندما يتعلق الأمر بحماية الأطفال في النزاعات، يجب ألا ننسى سورية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء محنة الأطفال في الأراضي الواقعة في إدلب والشمال الشرقي للبلد التي لا تخضع لسيطرة دمشق. إن الحالة الكارثية في مخيمي الهول والروج للنازحين داخلياً في الشمال الشرقي ما زالت دون حل منذ سنوات. وما فتئت منظمات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تتحدث منذ فترة طويلة عن اختطاف الأطفال بغرض تجنيدهم، وكان آخر بيان من هذا القبيل في 16 شباط/فبراير. وترفض الولايات المتحدة، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال التي تسيطر على المخيمين، معالجة المشكلة. وندعو مرة أخرى جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي واعتماد إجراءات لإعادة أطفال مواطنيها من مناطق النزاع إلى أوطانهم.

أما بالنسبة للوضع في أوكرانيا، فقد تم اختيار قضية حماية الطفل للأسف بخبث كجزء من حملة إعلامية قذرة لتشويه سمعة الاتحاد الروسي، أطلقتها وسائل الإعلام الغربية وروجت لها ما تسمى بالمحكمة الجنائية الدولية التي كانت بمثابة مغسلة لتبييض المنتجات المقلدة من الدرجة الثانية. ومما يثير حيرتنا أن الأمين العام قرر الآن أيضاً أن يدلي بدلوه في الحملة. فلنحاول فهم الوضع.

نحن نصر منذ عام 2014 على أن الأمم المتحدة يجب أن تعطي تقييماً مناسباً لجرائم نظام كييف ضد المدنيين في دونباس، بمن فيهم الأطفال. فخلال تسع سنوات، قتل أكثر من 130 طفلاً وأصيب أكثر من 440 قاصراً بسبب تصرفات الأوكرانيين. وقد أرسلت المؤسسات المعتمدة لجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين 000 2 رسالة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وأكثر من 500 1 رسالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غضون تسع سنوات، وجهت تلك المؤسسات نداءات إلى مجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أن كل تلك النداءات ذهبت أدراج الرياح. فمنذ شباط/فبراير 2022، تعرضت أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان لقصف من القوات المسلحة الأوكرانية أكثر من 000 19 مرة. وقتل أكثر

من 000 5 مدني من بينهم نحو 200 طفل، وجرح عدة آلاف من بينهم أكثر من 300 طفل. وقد دمرت أو تضررت نحو 600 مؤسسة تعليمية وأكثر من 150 مرفقاً طبياً في دونباس. وسجلت حالات وفاة وإصابات خطيرة للأطفال في زابوريجيا وخيرسون، وكذلك في مقاطعات بيلغورود وبريانسك وكورسك نتيجة للقصف الذي ارتكبته القوات المسلّحة الأوكرانية.

وقد ذكرت الممثلة الخاصة فتاة مسكينة شوّهت من أوكرانيا. لقد نظمنا اجتماعاً بصيغة آريا حول موضوع "الأطفال والنزاع المسلح: الأزمة في أوكرانيا"، حيث كان أحد مقدمي الإحاطات يفغيني جيليتسين، رئيس قسم الأطفال في مركز دونيتسك لطب الرضوح. ومن المؤسف أن السيدة غامبا دي بوتغيتر لم تتمكن من سماع شهادة الطبيب بشأن عشرات الأطفال من لوغانسك ودونيتسك الذين شوهوا نتيجة للضربات التي شنتها القوات المسلحة الأوكرانية التي استهدفت المناطق السكنية في تلك المدن أو نُسفوا بألغام ليبيستوك الأوكرانية المضادة للأفراد. إن وحشية مجرمي نظام كييف أمر محير للعقل. ففي مدرسة في مدينة ليسيتشانسك بجمهورية لوغانسك الشعبية، أقام مقاتلون من كتيبة تورنادو السيئة السمعة للمتطوعين غرفة تعذيب حقيقية تعرض فيها الأطفال للتعذيب والاغتصاب، مع تصوير كل ذلك بالفيديو. وفي بلدة أخرى في جمهورية لوغانسك الشعبية تحمل اسم شاستيا المسالم – الذي يعني "السعادة" – اقتيدت فتيات يتيمات إلى كتيبة آيدار، بمشاركة مدير إحدى المدارس الثانوية في المدينة، لتعذيبهن والاعتداء عليهن جنسياً.

بيد أننا لا نجد أثراً لتلك القصص والأرقام في تقارير الأمم المتحدة. فالمنظمة غير راغبة في قبول معلومات موضوعية من الميدان ولفت الانتباه إلى أن هناك أشخاصاً يعيشون في دونباس كانوا أول ضحايا النزاع الأوكراني، قبل تسع سنوات مضت. وهم من يحميهم الآن الاتحاد الروسي. ولكن حتى من دون المعلومات الكاملة، اضطر الأمين العام إلى أن يسجل في تقريره 80 (S/2023/363) حالة قتل فيها أطفال ومئات الحالات التي شوهوا فيها، فضلاً عن تدمير مئات المدارس والمستشفيات على يد القوات المسلحة الأوكرانية. وفي الوقت نفسه، قرر الأمين العام عدم إدراج القوات المسلحة الأوكرانية في قائمة الأطراف الضالعة في انتهاكات ضد الأطفال. والسؤال في هذا الصدد هو لماذا: ألا يحتاج أطفال أقاليم دونباس وزابوريجيا وخيرسون وبيلغورود وبريانسك وكورسك إلى حماية الأمم المتحدة؟ هل حياتهم أقل قيمة؟ فما هو رأيكم؟ هل 80 عدد قليل جدا؟ والرد واضح. إن موت الأطفال في هذه الأجزاء من روسيا لا يتناسب مع الصورة التي رسمتها وسائل الإعلام الغربية لأوكرانيا باعتبارها "منارة للديمقراطية"، مما يعني أنه قد تم التغاضي عن كل هذه الحقائق.

ومن الواضح أن الأمين العام اتخذ قرارا سياسيا. ولا يسع المرء إلا أن يدرك أنه من أجل توجيه الاتهامات ضد القوات المسلحة الأوكرانية، هناك حاجة إلى قدر معين من الشجاعة. فمن الصعب مواجهة الضغط الصارخ من الغرب. ولم يتمكن الأمين العام من استجماع تلك الشجاعة. ومع ذلك، عكس الأمين العام جزئيا على الأقل الجرائم التي ارتكبها نظام كييف، بينما تفترض إجمالا البلدان الغربية في مجلس الأمن، كما سمعنا اليوم، أن هذه الجرائم لا وجود لها على الإطلاق.

والسبب في ذلك واضح. هناك حاجة لإخفاء الجرائم التي ارتكبتها كييف والتي تتورط فيها هذه البلدان نفسها. إن موت الأطفال وتدمير المدارس والمستشفيات في المناطق الروسية هو نتيجة، في جملة أمور، لاستخدام الأسلحة الغربية التي سلمت إلى كييف ومشاركة الأفراد الذين دربهم الغربيون. وعلاوة على ذلك، يتباهى ممثلو الولايات المتحدة من وقت لآخر بحقيقة أنهم يقدمون معلومات استخباراتية للقوات المسلحة الأوكرانية، وكذلك يناقشون التصاميم العسكرية معها. وفي لغة القانون، هذا يعني أنهم يتحملون مسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية.

ولكن المنظمات الدولية ليست مهتمة بهذه المسائل. ولذلك، قررنا في هذا الصدد إنشاء لجنة برلمانية معنية بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها كييف ضد الأطفال. وسيساعد عمل هذه اللجنة على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال وضمان محاسبة الجناة.

وتستلزم سياسة دفن الرأس في الرمال فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها نظام كييف ضد الأطفال، في جملة أمور، شيطنة صورة الاتحاد الروسي وجيشه. وهذا هو المنطق الذي يقوم عليه القرار الفاضح الذي اتخذه الأمين العام بإدراج القوات المسلحة الروسية في ملحق الأطراف المتورطة في ارتكاب انتهاكات ضد الأطفال. ويمكن لأي خبير موضوعي أن يؤكد أنه لا يوجد أساس وقائعي لهذا القرار الذي اتخذه الأمين العام. ويمكننا أن نرى ذلك في التقرير الذي يفتقر إلى أي تفاصيل. والواقع أن حالات الانتهاكات المفترضة توصف بطريقة لا يمكن التحقق منها. وعلاوة على ذلك، فإن طلباتنا بالحصول على معلومات توضيحية لم تؤت ثمارها ولم تسفر عن النتائج اللازمة. وترافق معظم الإجراءات في أوكرانيا تدفقات تصم الآذان من المعلومات المضللة الواردة من بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، وهي متحيزة وتخضع فعليا لسيطرة نظام كييف، فضلا عن بيانات لم يتم التحقق منها كان ينبغي للأمم المتحدة فحصها بدقة بالتعاون مع الأطراف المتضررة.

ومع ذلك، كما ذكرت، اختار الأمين العام اتخاذ قرار سياسي سريع فيما يتعلق بالاتحاد الروسي. وقد لاحظنا مرارا وتكرارا حالات مماثلة من قيام الأمين العام بتنفيذ أوامر الدول الغربية. ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ الطابع المتحيز بشكل مزمن لقائمة ما يسمى بالأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال. وعلى سبيل المثال، لا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها مدرجون في القائمة، كما لو لم يكن هناك سلسلة من غزواتهم الدموية في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق وليبيا وسورية. ويرتكب الغرب الجماعي باستمرار وبشكل منهجي أعمالا تتعارض مع الجهود الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين.

ويشهد على ذلك بشكل صارخ العديد من عمليات قتل الأطفال وتشويههم التي سمح بها تحالف منظمة حلف شمال الأطلسي، كما رأينا في الضربات الجوية العشوائية التي استهدفت المدنيين في أفغانستان منذ سنوات. ووفقا لتقارير مختلفة، نتيجة لهذه الأعمال في أفغانستان من 2001 إلى 2021، كان هناك بين 000 46 و 000 70 ضحية، ما يصل إلى ثلثهم من القصر. ووفقا لتقارير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن ما يقرب من 40 في المائة من الذين لقوا حتفهم نتيجة للغارات الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي كانوا من الأطفال. ووقعت واحدة من أكثر الحالات البغيضة في تموز/يوليه من عام 2008 في مقاطعة ننكرهار، عندما أسقطت الطائرات الأمريكية قنابل على موكب زفاف، مما أدى إلى وفاة 35 طفلا. وفي تموز/يوليه 2011، نتيجة للغارة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في مقاطعة خوست، توفي ثمانية أطفال، أصغرهم كان عمره خمسة أيام فقط. وتم توثيق أنه في عام 2012، توفي 51 طفلا نتيجة للعمليات الجوية. وفي 29 آب/أغسطس 2021، شن الأمريكيون، وقبل يومين فقط من اكتمال الانسحاب المتسرع لقواتهم، غارات جوية استهدفت كابول، مما أدى إلى مقتل مدنيين، وليس إرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، على عكس التقارير الأولية من البنتاغون. ومن بين هؤلاء المدنيين الـ 10، كان هناك 7 أطفال.

واعترفت لندن بمسؤولية أفرادها عن مقتل 16 قاصرا في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، وفقا لتقارير نشطاء في مجال حقوق الإنسان، يمكن أن يصل عدد الأطفال الذين قتلوا على أيدي القوات البريطانية إلى 135. والسبب الأكثر شيوعا لهذه الوفيات هو الغارات الجوية التي تشنها القوات الجوية البريطانية واستخدام الأسلحة في المناطق المكتظة بالسكان. وعلاوة على ذلك، فإن الجرائم التي يرتكبها الجنود البريطانيون ضد الأطفال في العراق لا تزال مخفية بإصرار.

وخلال قصف منظمة حلف شمال الأطلسي ليوغوسلافيا في عام 1999، توفي ما يقرب من 90 طفلا. وكان رمز عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي هناك ميليكا راديتش البالغة من العمر ثلاث سنوات، والتي توفيت في منزلها بالقرب من بلغراد في نيسان/أبريل 1999، عندما قصفت طائرات الحلف مطارا عسكريا مجاورا، ودمرت الغارات الجوية البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال. وتشمل العواقب اللاحقة لاستخدام منظمة حلف شمال الأطلسي لذخائر اليورانيوم المستنفد في يوغوسلافيا زيادة عدد حالات السرطان بين الأطفال والطفرات الجينية بين الأطفال حديثي الولادة. وبما يتعارض مع كل هذه الحقائق الفظيعة، لم يتم إدراج

منظمة حلف شمال الأطلسي والأمريكيين والبريطانيين، الأمر الذي يجيب أساسا على مسألة "موضوعية" آلية الأمم المتحدة المستخدمة لحماية الأطفال. وعلاوة على ذلك، يتهم هؤلاء الأشخاص الآن بغطرسة الاتحاد الروسي بارتكاب جرائم لم يثبتها أحد.

وبغض النظر عن أي تقارير، يؤكد الاتحاد الروسي من جديد التزامه المستمر بحماية الأطفال أثناء النزاع المسلح، وتحديدا خلال عمليتنا العسكرية الخاصة. ونحن نعتمد جميع التدابير المنهجية لمنع وفاة الأطفال وإلحاق الضرر بالمستشفيات والمدارس. وطوال هذا الوقت، كان الاتحاد الروسي منفتحا على التعاون مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وتحديدا مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر، ونائب المديرة التنفيذية عبدي، والسيدة فايوليتا على إحاطاتهم. وأود أن أشكر السيدة فيوليتا، على وجه الخصوص، على شجاعتها الهائلة وأفكارها الثاقبة القيمة بشأن أثر النزاع على الأطفال.

إن حجم الانتهاكات الجسيمة المبينة في تقرير الأمين العام (S/2023/363) مروع. لقد قتل وشوه أكثر من 000 8 طفل في عام 2022. وزادت الهجمات على المدارس والمستشفيات بنسبة 112 في المائة. وزادت الانتهاكات في منطقة الساحل بنسبة 85 في المائة وفي ميانمار بنسبة 140 في المائة، وجند أكثر من 500 1 طفل واستخدموا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه ليست مجرد إحصاءات. إنها قصص أطفال حقيقيين وعائلاتهم ومجتمعاتهم.

ولأول مرة، يدرج في القائمة اسم عضو دائم في مجلس الأمن، هو الاتحاد الروسي، لارتكاب أكثر من 200 1 انتهاك جسيم ضد الأطفال، وهي قائمة تستند إلى بيانات قوية للأمم المتحدة تمثل غيض من فيض. ولا يوجد سوى حل واحد لإنهاء معاناة الأطفال الأوكرانيين: إنهاء الغزو الروسي غير القانوني.

وسنواصل دعم جهود حكومة أوكرانيا لحماية أطفالها وإعادتهم إلى ديارهم بعد عمليات الترحيل القسري الروسية. والأطر الدولية لضمان حقوق الطفل، مثل إعلان المدارس الآمنة، وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وآلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تحتاج إلى دعمنا الكامل.

والمملكة المتحدة تتخذ إجراءات. نحن ندعم برامج تقديم الدعم النفسي الاجتماعي والمساحات الآمنة ومعالجة دوافع التجنيد، ونحن من المانحين الرئيسيين لمبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر، حيث نساعد أكثر من 8,8 مليون طفل على نيل حقهم في التعليم. وسنواصل دفع الاستجابة العالمية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة، وزيادة الدعم للأطفال الناجين، وتنفيذ التزاماتنا بموجب منهاج العمل لتعزيز حقوق ورفاه الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

فالأطفال لا يبدأون الحروب، ولكنهم يظلون الأكثر تضررا من آثارها. ويجب أن نفعل ما هو أفضل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أعلق على موضوعين.

أولا، اتهمت ممثلة الولايات المتحدة في بيانها القوات المسلحة الروسية بإعدام الأطفال. ومن غير المناسب إطلاقا قول هذه الأشياء في القاعة.

ثانيا، قالت ممثلة المملكة المتحدة حرفيا – وسمعت الكلمات – إن القوات المسلحة الروسية مسؤولة، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/363)، عن وفاة 200 1 طفلا. أطلب منها على الأقل أن تتحرى الدقة وتذكر الرقم الدقيق المزعوم في التقرير – على الرغم من عدم التحقق منه – وهو 120 طفلا وليس 200 1 طفل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستُنبه المتكلمين حتى يختتموا بياناتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد المناقشة المفتوحة السنوية اليوم. نشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتذكير بأهمية دعم الولاية الحيوية للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. لحماية الأطفال، من الضروري الدخول في حوار مع جميع الأطراف في النزاع المسلح، من السلطات الحكومية إلى قادة الجماعات المسلحة، بما في ذلك تلك الخاضعة للجزاءات. في هذا الصدد، ينبغي عدم تقويض جهود الممثلة الخاصة بالنظر في مسائل لا صلة لها بالوفاء بولايتها، وهي ضمان رفاه الأطفال في حالات النزاع المسلح.

يقدم لنا تقرير الأمين العام (S/2023/363) مرة أخرى نظرة عامة قاتمة. إذ لا تزال الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال والمراهقين مستمرة، وللأسف، فإنها تتزايد في كثير من الحالات. ويمثل ذلك فشلا لجهودنا لحماية الأطفال في حالات النزاع. ويجب ألا ندخر جهدا لعكس ذلك الاتجاه. وتدعو المكسيك مرة أخرى جميع الأطراف في النزاعات إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ومعايير حماية الطفل، مثل إعلان المدارس الآمنة.

فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نسلم بأن الأمين العام قد أدرج حالة هايتي بوصفها إحدى الحالات المثيرة للقلق في تقريره. والواقع أن عدد حالات التجنيد والقتل والتشويه والعنف الجنسي والهجمات على المدارس وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية يؤكد الحالة الخطيرة في بورت أو برنس وحولها الناجمة عن عنف العصابات المسلحة. ولا بد من اتخاذ إجراءات لإنهاء معاناة أطفال هايتي.

في الختام، نكرر دعوتنا العاجلة إلى تعميم منظور حماية الأطفال في جميع بعثات السلام والبعثات السياسية الخاصة، ولا سيما في حالات الانسحاب، كما في حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من عمليات الانتقال في بعثات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود بولندا أن تشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة وحسنة التوقيت.

نؤيد البيانين اللذين سيدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي وبالنيابة عن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

يبين تقرير الأمين العام (S/2023/363) لعام 2022 بشكل لا لبس فيه أن الأطفال من بين أكثر الفئات تضررا خلال النزاعات المسلحة. ومما يؤسف له أن الهجمات ضدهم تطورت لتصبح سلاحا قويا لتقويض مستقبل الأمة. يجري انتهاك الحقوق الأساسية لجيل الشباب بشكل صارخ في أجزاء كثيرة من العالم، ويشمل ذلك عمليات الترحيل القسري، واستخدام الأسلحة المتفجرة، والتجنيد في الجماعات المسلحة، وفرض حظر على التعليم، والحرمان من الحصول على الغذاء والرعاية الصحية.

إن التزام بولندا بحماية حقوق الأطفال وضمان حمايتهم متأصل بعمق في جدول أعمالنا السياسي. وقد أظهرنا ذلك التفاني في ولايتي عضويتنا مؤخرا في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وللمضي قدما، وبينما نستعد للانضمام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الثاني/يناير 2024، سنواصل الدفاع عن حقوق الطفل كجزء لا يتجزأ من جدول أعمالنا الاجتماعي. كما أن عضوية بولندا النشطة في فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح وشغلها منصب نائب رئيس مكتب المجلس التنفيذي لليونيسف لعام 2023 مثالان ملموسان على مشاركتنا الثابتة في المسعى العالمي لحماية الأطفال ودعمهم.

لا يمكن تقييم خطورة انتهاكات حقوق الطفل تقييما كاملا. ومع ذلك، ومن منظور الجار المباشر لحرب مستمرة، اسمحوا لي أن أركز على الحالة في أوكرانيا. عانت بولندا من التداعيات الإنسانية للعدوان الروسي الشامل، وأصبحت ملاذا آمنا لأكبر مجتمع من اللاجئين الأوكرانيين، إذ يتجاوز عددهم اليوم 1,6 مليون فرد، وتشكل النساء والأطفال 90 في المائة منهم. لقد جلب هؤلاء الأطفال معهم ذكريات مروعة عن أعمال المعتدين الروس، لا يمكن مقارنتها إلا بقصص الحرب العالمية الثانية. نسمع هذه القصص مرارا وتكرارا، ونستمع إلى الأطفال وهم يدلون بشهاداتهم بلغتهم، مما يجعلها أكثر ترويعا. ونفذنا بسرعة تدابير شاملة لتقديم الدعم للأطفال الأوكرانيين، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والاستحقاقات الأسرية. علاوة على ذلك، منذ آذار/مارس 2022، استضفنا بفخر مكتب الاستجابة للطوارئ التابع لليونيسف في وارسو. ونقدر تقديرا عاليا جهودنا التعاونية لصالح جميع الأطفال.

نشعر بقلق عميق إزاء التهجير القسري للأطفال الأوكرانيين إلى الأراضي المحتلة وإلى روسيا. وتنتهك هذه الأعمال بشكل صارخ مبادئ اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل. وبالتالي، يشير تقرير هذا العام صراحة إلى أوكرانيا بوصفها أحد البلدان التي تشهد أعلى معدل للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ومما يثير الفزع أكثر أن الأطراف التي ترتكب تلك الأعمال الشنيعة هي القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها – وهي قوات تنتمي إلى عضو دائم في المجلس يتوقع العالم أن يكون ملتزما جدا بدعم السلام وحماية المدنيين.

في الختام، نرحب بحقيقة أن التقرير يحث روسيا على اعتماد تدابير لإنهاء هذه الانتهاكات وإحباطها، مع السعي إلى المساءلة. في ذلك السياق، نجد أن من الرمزي أن أول أوامر اعتقال تصدرها المحكمة الجنائية الدولية بخصوص الحرب تتعلق بجرائم ضد الأطفال. ويزعم أن كلا من رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، وماريا لفوفا – بيلوفا، مفوضة حقوق الطفل بحكم منصبها، مسؤولان عن جريمة الحرب المتمثلة في ترحيل الأطفال ونقلهم بصورة غير قانونية من المناطق المحتلة من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي. تؤيد بولندا بقوة ولاية المحكمة الجنائية الدولية وجهودها لتقديم الجناة إلى العدالة من أجل حقوق الطفل.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة، وأشكر فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر وعمر عبدي على إحاطتيهما المتبصرتين. أود أيضا أن أتقدم بشكر خاص للسيدة فيوليتا على مشاطرتها إيانا شهادتها وتوصياتها العملية اليوم.

يكشف تقرير الأمين العام (S/2023/363) عن اتجاه مثير للقلق في عام 2022: ارتفاع عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة في 25 حالة نزاع. وتشكل الزيادة الهائلة في كل من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وعدد حالات النزاع تحديات لهيكل الأطفال والنزاع المسلح، مما يستلزم دعما إضافيا مثل الموارد الكافية لأخصائيي حماية الأطفال والأنشطة المتعلقة بها.

يشكل الأثر المدمر للعدوان الروسي على الأطفال في أوكرانيا مثالا حيا على ذلك. من الأهمية بمكان ألا ننسى أن الأرقام التي تم التحقق منها لا تعكس النطاق والحجم الحقيقيين لتلك الانتهاكات، كما ذكر في التقرير. إذ أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على جميع أطفال أوكرانيا البالغ عددهم 7,5 ملايين طفل، الذين شُرد حوالي ثلثيهم داخليا أو خارجيا. وبسبب القصف المستمر من جانب القوات المسلحة الروسية، قُتل ما لا يقل عن 494 طفلا وجرح 036 1 آخرين حتى 3 تموز/يوليه. وأُبلغ عن فقدان 379 طفلا خلال الأعمال العدائية.

بالإضافة إلى ذلك، سجل مكتب المدعي العام لأوكرانيا 13 حالة عنف جنسي ارتكبت ضد الأطفال في مناطق مختلفة. أفادت وزارة التعليم الأوكرانية أن ما يقرب من 450 3 مؤسسة تعليمية في جميع أنحاء البلد قد تضررت، حيث دمرت 331 منها. علاوة على ذلك، تضرر ما يقرب من 500 1 مرفق طبي، منها 185 مرفقا مدمرا.

ومما يؤسف له، أن التقرير لا يعالج على نحو كاف مسألة الاختطاف الجماعي للأطفال الأوكرانيين من قبل روسيا. والسلطات

الروسية نفسها أشارت مرارا وتكرارا أن أكثر من 000 700 طفل نقلوا من أوكرانيا إلى روسيا. وأوكرانيا لديها أسباب قوية تحملها على الاعتقاد بأن مئات الآلاف من الأطفال الأوكرانيين قد أُخِذوا عنوة وبشكل غير قانوني من قبل روسيا، ولا يزال العديد منهم محتجزين ضد إرادتهم. وحتى الآن، فإن السلطات الأوكرانية حددت 492 19 من هؤلاء الأطفال، بمن فيهم 390 4 من الأيتام أو يفتقرون إلى الرعاية الأبوية. وحتى الآن، لم يتم سوى إعادة 380 طفلا فقط وتم لم شملهم مع أسرهم بنجاح. وحتى هذه الإحصاءات المفزعة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ليست نهائية، نتيجة لعدم إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن أوكرانيا كانت ضحية للعدوان الروسي منذ عام 2014. ولذلك، ونظرا لإيماننا بولاية الأطفال في النزاع المسلح وقدرتها على على تعزيز حماية الأطفال الأوكرانيين المتضررين بالحرب، ما فتئ وفدي يطلب منذ ذلك الحين إدراج الحالة في أوكرانيا في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح كلما اجتمع المجلس لمناقشتها. وأوكرانيا، بوصفها طرفا في الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الأطفال، تبقى مصرة على زيادة تعزيز حماية الأطفال، لا سيما في سياق العدوان الروسي. ونحن نقدر للأمين العام قراره في تموز/يوليه 2022 برصد الحالة في أوكرانيا وأقمنا حوارا بناء وتعاونا مع ممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وبغية النهوض بهذا الالتزام، عينت حكومة أوكرانيا جهة تنسيق معنية بالأطفال والنزاع المسلح. كما أنشأنا لجنة مشتركة بين الوزارات لضمان التواصل المنتظم مع فريق الأطفال والنزاع المسلح، وعلاوة على ذلك، نفذت الحكومة تدابير وقائية مختلفة، بما في ذلك التطوير الطوعي لخطة وقائية وطنية تهدف إلى منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سياق الحرب الروسية.

وكان من دواعي سرورنا أن نرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتجيتير وفريقها في أوكرانيا في أيار/مايو، بناء على دعوتنا. وحسبما اتفق عليه خلال الزيارة، وضعت خطة وقائية مشتركة مع الأمم المتحدة وسيتم التوقيع عليها قريبا. وترحب أوكرانيا بقرار الأمين العام إدراج القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة المنتسبة لها في مرفق تقريره. ومما لا شك فيه أن الجيش الروسي ينتمي إلى نفس القائمة التي تضم أفظع المجرمين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وطالبان، على سبيل المثال لا الحصر، نظرا للجرائم المروعة التي ارتكبها وما زال يرتكبها يوميا ضد الأطفال في أوكرانيا. وبالأمس، في 4 تموز/يوليه تحديدا، ارتكبت روسيا مرة أخرى عملا إرهابيا باستهداف حي مدني في بيرفومايسكي، في منطقة خاركيف. وأسفر الاعتداء عن إصابة 43 شخصا، منهم 12 طفلا، من بينهم مولود جديد لا يتجاوز عمره ثلاثة أشهر، ورضيع عمره 10 أشهر، وطفل يبلغ من العمر سنة واحدة. ومما لا شك فيه أيضا أن القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها قد انخرطت في ممارسات وحشية مماثلة في بلدان ومناطق أخرى.

ولأن روسيا لا تزال تتجاهل أي حوار مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، فإننا نتوقع أن نرى دليلا على تصميمها الحقيقي على التعاون مع الأمم المتحدة وفريق الأطفال والنزاع المسلح، على وجه الخصوص. ونأمل أن نرى يوما ما التنفيذ الكامل لخطة العمل الأكثر شمولا التي وضعتها روسيا مع الأمم المتحدة، كما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتيجيتر خلال إحاطتها الصحفية في 27 حزيران/يونيه. وعندئذ فقط يمكن تبرير تسمية روسيا كأحد الأطراف المدرجة في القائمة التي اتخذت تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير تهدف إلى تحسين حماية الأطفال. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على المطالبة باستمرار بأن يفي الاتحاد الروسي بجميع التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك إنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أوكرانيا وضمان العودة الآمنة وفي الوقت المناسب لجميع الأطفال الأوكرانيين الذين تحتجزهم روسيا عنوة وبشكل غير قانوني.

وفي غضون ذلك، جاءت المداخلة التي قام بها اليوم مبعوث بوتين، المطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية، كما هو الحال دائما حافلة بالهراء والنفاق – وذلك تجنبا لاستخدام الفاظ أكثر دقة لوصفها. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة ممارسة الضغط على الاتحاد الروسي لوقف عدوانه على أوكرانيا وسحب جميع القوات من الأراضي الأوكرانية داخل حدوده المعترف بها دوليا، باعتبار ذلك أكثر التدابير فعالية لحماية الأطفال الأوكرانيين. ويجب على روسيا أيضا أن تعيد على الفور وبأمان جميع الأطفال الأوكرانيين الذين تحتجزهم بشكل غير قانوني. وتظل مساءلة جميع المنتهكين، سواء عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أو جرائم الحرب الأخرى والجرائم ضد الإنسانية، أولوية قصوى. وأوكرانيا، بالتعاون مع شركائها، لن تدخر جهدا لتقديم جميع الجناة وقادتهم إلى العدالة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة تيكنر (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): باسم كولومبيا، أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أشدد على الأهمية المركزية لبرنامج الأطفال والنزاع المسلح في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. وأنوه أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها مواطنتي السيدة فيوليتا، التي استمع إليها جميع الأعضاء.

أبدأ بالتشديد على أن سياسة "السلام الكامل" التي وضعتها حكومة غوستافو بترو أوريغو تتضمن التزاما عميقا بضمان وحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح. وانعكاسا لتلك السياسة، منذ تنصيب الرئيس في آب/أغسطس 2022، علقت إلى أجل غير مسمى الضربات الجوية العسكرية على معسكرات الجماعات المسلحة التي قد يتواجد فيها أطفال، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام (S/2023/363)، الذي قدمته الممثلة الخاصة غامبا دي بوتجيتير في وقت سابق.

وأود أن أذكر ثلاثة تدابير ملموسة إضافية اتخذها بلدي لوقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

أولا، سعت الحكومة الوطنية إلى تخفيف حدة النزاع المسلح بغية الحد من عدد الأزمات الإنسانية، التي تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال الكولومبيون من أصل أفريقي وأطفال السكان الأصليين. وتمشيا مع تحقيق ذلك الهدف، فإن أحد الشروط الرئيسية الموضوعة لبدء أي شكل من أشكال الحوار مع الجماعات المسلحة يقضي بالالتزام بتجنب تجنيد القصر، وارتكاب أعمال العنف الجنسي القائم على نوع الجنس، واستخدام الألغام المضادة للأفراد، والأعمال التي تؤدي إلى حبس السكان المدنيين أو تهجيرهم داخليا.

ثانيا، أيدت كولومبيا الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإعلان المدارس الآمنة. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، وردا على مواطنتي السيدة فيوليتا، يسرني أن أبلغكم بأن كولومبيا وضعت خطة عمل لتنفيذ إعلان المدارس الآمنة، الذي يسعى إلى توفير حماية فعالة للمدارس والجامعات من الهجمات والاستخدام العسكري من جانب أطراف النزاع.

ثالثا، على المستوى المؤسسي، قمنا بتعزيز اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد واستخدام الأطفال والمراهقين والشباب، التي وضعت أمانتها الفنية تحت رعاية مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان والعلاقات الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2022. ويشكل التركيز على الوقاية وإعادة الإدماج الفعال للقصر المسرحين في الحياة المدنية دعامة أساسية لاستراتيجية حكومة بترو أوريغو الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال.

وأخيرا، تكرر كولومبيا تأكيد التزامها بإعطاء الأولوية لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وحقوقهم ورفاههم وتمكينهم، وتنضم إلى دعوة الأمين العام للجماعات المسلحة إلى الوقف الفوري للانتهاكات، وإطلاق سراح الأطفال دون قيد أو شرط، والتعهد بالتزامات ملموسة ومحددة زمنيا بوقف الانتهاكات الجسيمة ومنعها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة زكرياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيانين اللذين سيدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. ونشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة ونتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح خلال فترة رئاستكم.

أود أن أبدأ بالترحيب بتقرير الأمين العام (S/2023/363) وبالإعراب عن دعم البرتغال الكامل لمنظومة الأمم المتحدة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك ولاية الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. وأود أيضا أن أشيد بعمل اليونيسيف في ذلك الصدد وأن أشكر السيدة فيوليتا على شهادتها المؤثرة والهامة جدا.

تظل البرتغال مؤيدا قويا لتزايد القوانين الدولية الصارمة والمخففة التي تسعى إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية حقوق الطفل والقرار 2601 (2021) والوثائق مثل إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر ومبادئ باريس. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد تلك الوثائق الهامة وتنفيذها.

ونعتقد أيضا أن التعليم أساسي في منع الانتهاكات ضد الأطفال شأنه في ذلك شأن منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة بطبيعة الحال. في مشروع القرار بشأن الحق في التعليم الذي قدمته البرتغال بالأمس في مجلس حقوق الإنسان نشيد بالمجموعة المتزايدة من القواعد والمعايير المتعلقة بحماية التعليم من الهجمات ونكرر إدانتنا الشديدة للاستخدام العسكري للمرافق التعليمية. كما نؤيد جميع الجهود الرامية إلى الرصد والمساءلة الواردة في تلك التقارير السنوية، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

ونعرب عن تأييدنا لآلية الرصد والإبلاغ فضلا عن آلية الإدراج في القوائم. ويجب أن تظل هاتان الآليتان محايدتين ومستقلتين.

كما أن التفاعل مع مختلف أطراف النزاع ووضع خطط العمل وتنفيذها عنصران أساسيان في ذلك الإطار وينبغي زيادة حفزهما. ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن اليونيسيف قد بينت في العام الماضي زيادة الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال على مدى الـ 16 عاما الماضية سنويا، بما في ذلك خلال العام الحالي.

يشير التقرير السنوي للأمين العام لعام 2022 إلى زيادة بنسبة 12 في المائة تقريبا في الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. وعلى الرغم من تلك الصورة القاتمة، هناك إنجازات يمكن أن تكون مثالا للدول الأعضاء الأخرى للنهوض بحماية الأطفال. ونرى أن موزامبيق مثال على ذلك. وعلى الرغم من الصعوبات في مقاطعة كابو ديلغادو، حيث تم توثيق انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، اتخذت الحكومة خطوات استباقية. وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعينت منسقة لحماية الأطفال تابعة للقوات المسلحة، علاوة على زيادة تدريب القوات المسلحة على منع الانتهاكات الجسيمة. ولا بد من الترحيب بهذه الأمثلة.

في الختام، فلنعترف بأن للانتهاكات الجسيمة تأثيرا طويل الأمد على الضحايا والناجين. وتعتقد البرتغال أنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لتحقيق العدالة التي تشمل دعم أسباب المعيشة والوصول الكامل إلى خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية. لا يمكننا إعادة "الطفولة" إلى أولئك الذين حرموا منها، ولكن يجب أن تكون مسؤولية مشتركة بيننا لإعادة الأمل لهم وتقديم كل الدعم الذي نستطيعه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى جدول الأعمال الهام جدا هذا. كما أشكر الممثلة الخاصة فرجينياغامبا دي بوتجيتر، ونائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عبدي، والسيدة فيوليتا على معلوماتهم المستكملة بشأن هذه المسألة.

بالرغم من المساعي العديدة التي لا حصر لها، يواجه مجلس الأمن كل عام استمرار العنف الخطير ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وكما يبين التقرير السنوي (S/2023/363) حرم 24 000 طفل تقريبا من حقهم في الطفولة الآمنة. وبين كل ثلاثة من 10 أطفال في حالات النزاع المسلح إما فقدوا أرواحهم أو شوهوا. وهذا تحذير جدي لنا بأن نتجاوز طريقة عملنا كالمعتاد. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة في هذا الصدد.

أولا، ينبغي عدم المساس بالمبدأ العالمي لحماية الطفل. لحماية الأطفال بوصفها أحد أهم المبادئ الأساسية المكرسة في معاهدة حقوق الإنسان التي حظيت بأوسع وأسرع تصديق – اتفاقية حقوق الطفل – يجب التمسك بها دائما على سبيل الأولوية بما في ذلك في حالات

النزاع. وندعو جميع الأطراف في جميع حالات النزاع إلى التمسك بالمبدأ العالمي لحماية الأطفال وتنفيذه. وبالمثل تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع الأطفال. وندعو إلى تعاون دولي أكثر فعالية لدعم القدرات الوطنية اللازمة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ثانيا، إن المشاركة المجتمعية والتمكين أمران أساسيان. كما تتطلب حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح التزاما وتعاونا من جميع الأطراف على أساس الثقة. وتؤدي المشاركة المجتمعية دورا مهما في خلق بيئة تمكينية. علاوة على المشاركة يجب أن نعمل أيضا على تمكين المجتمعات المحلية من قيادة جهود حماية الطفل. وفي ذلك الصدد تضطلع بعثات الأمم المتحدة بدور فريد وهام. وتدعو إندونيسيا إلى تعزيز قدرة بعثات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها لأجل توفير حماية أفضل للأطفال في حالات النزاع المسلح.

ثالثا، يجب تعزيز التعاون والشبكات الإقليمية. ففي العمل الجماعي لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح يمكن للتعاون والشبكات الإقليمية أن تدعم الإجراءات الوطنية والمحلية لحماية الأطفال في تلك الحالات على نحو ملائم وفعال، نظرا لقرب المبادرات الإقليمية من السياق والحالة المحددين اللذين يواجههما كل بلد بعينه.

عليه بادرت إندونيسيا في عام 2019 بعقد المؤتمر الإقليمي الأول للمساعدة الإنسانية. في عام 2021 توسع المؤتمر ليشمل أكثر من 100 جهة فاعلة في المجال الإنساني من 21 دولة ونجح في بناء شبكة من الجهات الفاعلة والمبادرات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة. ومن خلال تلك الشبكة تستطيع الجهات الفاعلة الإنسانية من بلدان المنطقة تعزيز قدراتها في المساعدة على ضمان حصول الأطفال على المساعدة الإنسانية.

ختاما، أود أن أؤكد للمجلس التزام إندونيسيا بالإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى كفالة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. فالأطفال ليسوا جنودا ويجب ألا يصبحوا ضحايا لأنهم مستقبلنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): يوضح آخر تقرير للأمين العام (S/2023/363) على نحو مروع محنة الأطفال الناجمة عن حالات النزاع المسلح. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء ما ورد في التقرير عن زيادة عامة في الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك زيادة بنسبة 112 في المائة في الهجمات على المدارس والمستشفيات وزيادة بنسبة 21 في المائة في التجنيد والاستخدام لأغراض عسكرية وزيادة بنسبة 15 في المائة في عمليات الاختطاف.

كما يساورنا القلق العميق إزاء العنف ضد الأطفال في ميانمار حيث زادت الانتهاكات الجسيمة بمعدل ينذر بالخطر وكذلك في أفغانستان والسودان ومالي وفلسطين على سبيل المثال لا الحصر. وندرك أيضا أن الرصد الكامل من جانب فريق الممثلة الخاصة للأمين العام يكاد يكون مستحيلا، ولذلك من المرجح أن تكون الأرقام المثيرة للقلق الواردة فيه أقل من الأرقام الحقيقية. وبالمثل، فإن الانتهاكات الجسيمة الستة المرصودة لا تشمل جميع تداعيات النزاع المسلح على الأطفال، حيث لا يزال النزاع سببا رئيسيا لسوء التغذية والجوع، وكلاهما يؤثر على الأطفال بشكل خاص. ونؤكد مرة أخرى أن احترام استقلال ونزاهة الممثلة الخاصة للأمين العام أمر حاسم لفعالية ومصداقية عمل مكتبها. ويشمل ذلك أيضا الممارسة الموضوعية والمتسقة والشفافة في إدراج الأطراف التي ارتكبت انتهاكات جسيمة بحق الأطفال.

ونحيط علما بفرع التقرير الذي يوثق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق الحرب العدوانية التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. فكما يوثق التقرير لم تبد القوات المسلحة الروسية ووكلاؤها اهتماما يذكر بحماية المدنيين، ولا سيما حقوق الأطفال. نتيجة لذلك أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق الرئيس بوتين ومفوضة حقوق الطفل ماريا لفوفا بيلوفا بسبب نقل الأطفال قسريا من المناطق المحتلة في أوكرانيا. ونكرر دعوتنا لإعادة جميع الأطفال الذين تم نقلهم بشكل غير قانوني في أوكرانيا وأماكن أخرى.

كما نرحب بزيارة الممثلة الخاصة إلى أوكرانيا والاتحاد الروسي في أيار/مايو. وفي ذلك السياق، ندرك سياسة الاتصال الأساسية للأمم المتحدة فيما يتعلق باجتماعات مسؤولي الأمم المتحدة مع الأفراد الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية والحاجة إلى تطبيقها بصورة كاملة وشفافة. عليه كنا نأمل في أن نجد تفسيرا في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالقرار الذي يؤكد أهمية الاجتماع مع مفوضة حقوق الطفل كان أساسيا لغرض تلك الزيارة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق من زيادة جرائم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بحق الأطفال. وكثيراً ما لا يُبلَّغ عن هذا العنف بسبب الخوف من الوصم والمحرمات الثقافية، وخاصة عندما يمارس بحق الفتيان. وقد اضطلعت منظمة المجتمع المدني "مشروع جميع الناجيات" بدور رئيسي في توثيق ذلك العنف. ونشيد بعملها أمام كل من في القاعة.

إن ثقافة الصمت لا تزال تعوق المساءلة والعدالة وتسهم في زيادة دورات العنف واستمرار القوالب النمطية الجنسانية الضارة. ونكرر دعمنا القوي لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام لإلقاء مزيد من الضوء على ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والمتعافيات المهمشات، بما يتماشى مع القرار 2467 (2019). ومن المهم الحفاظ على أمن الضحايا والشهود وخصوصيتهم وسريتهم، فضلا عن الاعتبارات الأخلاقية في توثيق المعلومات المتعلقة بالأطفال المتعافين من العنف الجنسي والتحقق منها. ونقدر أيضا الطابع الشامل لذلك العمل بين مختلف المكلفين بولايات ونشجع الممثلة الخاصة على العمل مع نظرائها لوضع الأطر والمبادئ الوجيهة لحماية الأطفال من العنف الجنسي والجنساني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم سانغجين (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ولمكتبها. وأعرب عن تقديري أيضا للمملكة المتحدة على عقد جلسة اليوم الهامة ولمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

وتؤيد جمهورية كوريا البيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

لا تزال جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء العدد الكبير المقلق من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم. والأفظع من ذلك هو أن تقرير الأمين العام (S/2023/363) يبين أن المقترفين الرئيسيين ألأعمال قتل الأطفال وتشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية هم أفراد القوات الحكومية الجناة اني الرئيسي في. وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلدي علما بالقرارات الجديدة المتعلقة بالإدراج في قوائم الجزاءات المتعلقة بالحالة في أوكرانيا، فضلا عن حوادث العنف الإضافية التي أضيفت إلى إدراج القوات المسلحة لميانمار في قوائم الجزاءات، معربا عن قلقه إزاء حالة الأطفال في المنطقة.

ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من الهجمات على المدارس، التي لا تزال تشكل انتهاكا صارخا لحق الأطفال في التعليم. ف الأطفال يجب ألا يحرموا من التعليم، حتى في البيئات المتأثرة بالنزاعات، لأن التعليم يكتسي أهمية بالغة لبناء قدرة المجتمعات على الصمود وتحقيق السلام المستدام، فضلا عن التنمية المستدامة.

وبغية منع تلك الانتهاكات الجسيمة وتوفير حماية أفضل للأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع، نحتاج إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من الأدوات القانونية والتنفيذية ذات الصلة التي وضعناها بالفعل. وفي هذا الصدد، يجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تكرر جمهورية كوريا تأكيد دعمها الكامل لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز القدرات في الميدان، بما في ذلك ضمان تزويد آلية الرصد والإبلاغ بما يكفي من الموارد البشرية والمالية، مع الحفاظ على استقلالها وحيادها ومصداقيتها. وقد أضاف الأمين العام، هذا العام، هايتي والنيجر إلى قائمة الحالات

المثيرة للقلق. ويجب أن تحظى حالة الأطفال في تلك المناطق، كما هو الحال في جميع البلدان المذكورة في التقرير، بالاهتمام اللازم من مجلس الأمن، وكذلك من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية كوريا بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تيسير تهيئة بيئة توفر الحماية لجميع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

وتفخر حكومتي بأنها قدمت 5 ملايين دولار من المساعدات الإنسانية للسكان، مع التركيز على الأطفال في بور، بجنوب السودان، من خلال اليونيسيف وبالتعاون الوثيق مع أنشطة التعاون المدني والعسكري لوحداتنا الهندسية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والتي يمكن أن تكون ممارسة جيدة.

و تؤكد جمهورية كوريا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة من 2024 إلى 2025، من جديد التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة، وكذلك مع جميع الدول الأعضاء، بغية توفير حماية أفضل للأطفال من ويلات النزاع المسلح.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر كوستاريكا المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

تعرب كوستاريكا عن قلقها العميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح، على نحو ما يتجلى في زيادة جميع أشكال هذه الانتهاكات في العام الماضي. ويساورنا قلق بالغ لأن الجماعات والقوات التابعة للدول أصبحت، لأول مرة، هي الجهة الرئيسية التي تقترف تلك الانتهاكات. وتذكر كوستاريكا جميع الأطراف الفاعلة – والدول على وجه الخصوص – بالالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الظروف. فمن المستحيل الحديث عن اتباع نهج وقائي جديد أو تحقيق السلام الدائم في حين تنتهك الحقوق وتحرم الأجيال الجديدة من المستقبل. وفي هذا الصدد، تدعو كوستاريكا المجلس بقوة إلى الوفاء بمسؤوليته عن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وفي السياقات الهشة الأخرى. كما ندعوه إلى التعاون مع الأمين العام لتنفيذ عمليات صارمة وموضوعية لإدراج الجناة التابعين للدول وغير التابعين للدول في تقرير الأمين العام (S/2023/363).

ثانيا، نشدد على أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب لضمان تقديم استجابات ملائمة ومراعية لحالات الأطفال بغية منع الانتهاكات الجسيمة وإنهائها. ومن الأمثلة على ذلك أثر التطبيق العشوائي لنهج مكافحة الإرهاب على إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، فضلا عن أثر استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان ضد الأطفال. وترى كوستاريكا أن تصحيح تلك الحالات وغيرها يجب أن يوجهه الأطفال أنفسهم وأن يكون من أجلهم، وأن يركز على أصواتهم وتجاربهم ويكفل مشاركتهم الكاملة في وضع الاستجابات.

كما ندعو إلى حماية الزعماء المجتمعيين والدينيين والمدنيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، إذ أنهم حراس الحقيقة وأساس تحقيق المصالحة في سياق النزاع المسلح.

ويعتمد نجاح ولاية الأطفال والنزاع المسلح على فعالية الأدوات المتاحة للمجلس، ولا سيما الفريق العامل المسؤول عن إصدار توصيات لحماية الأطفال. وتؤكد كوستاريكا من جديد التزامها الكامل بولاية الأطفال والنزاعات المسلحة، وتدعو جميع الدول، ولا سيما أعضاء المجلس، إلى مضاعفة جهودها لضمان الأداء الفعال لتلك الآليات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/00.